UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF CULTURE &
KNOWLEDGE DEVELOPMENT

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الثقافة
وتنمية المعرفة

ICCROM ATHAR



لائحة توجيهية في مبادئ **أعمال الحفاظ** على المواقع الثقافية وترميم المباني التاريخية







لائحة توجيهية في مبادئ أعمال الحفاظ

على المواقع الثقافية وترميم المباني التاريخية

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF CULTURE &
KNOWLEDGE DEVELOPMENT

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الثقافة
وتنمية المعرفة

ICCROM ATHAR

صدر في شهر أكتوبر/تشرين الثاني 2016
إشراف: زكي أصلان – شيرين ساحوري
تدقيق لغوي: ماري عوض – زكي أصلان
المساهمون في إعداد اللائحة: زكي أصلان – شيرين ساحوري – محمد البلاونة
إسماعيل الحمادي – فواز شرف الدين

شكر خاص إلى:
دائرة الثقافة والإعلام بالشارقة، دائرة الآثار والمتاحف رأس الخيمة، دائرة السياحة والآثار الفجيرة، هيئة أبوظبي للثقافة، دائرة الآثار والتراث أم القيوين، معهد الشارقة للتراث، بلدية الفجيرة، بلدية الشارقة، بلدية أبوظبي، وبلدية دبي على تعاونهم لإتمام هذا العمل.

© ICCROM-ATHAR, MCYCD 2016

وزارة الثقافة وتنمية المعرفة
هاتف: 5888 408 2 971+
فاكس: 2504 445 2 971+
ص.ب: 17، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
البريد الإلكتروني: info@mcycd.gov.ae
www.mcycd.gov.ae

المركز الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي (إيكروم–الشارقة)
هاتف: 2250 555 6 971+
فاكس: 2213 555 6 971+
ص.ب: 48777، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
البريد الإلكتروني: athar-centre@iccrom.org
www.athar-centre.org

الإخراج الفني: مركز إيكروم–الشارقة و MAXREATIVE DMCC

المحتويات

تمهيد 6

الباب الأول: مقدمة – التراث المبني في الإمارات العربية المتحدة 8

1.1 الإطار القانوني 12
2.1 العمارة التقليدية في الإمارات العربية المتحدة 14
1.2.1 أنواع التراث المبني في الإمارات العربية المتحدة 14
2.2.1 تقنية البناء 19
5.1 تجربة الترميم والحفاظ في الإمارات العربية المتحدة 26

الباب الثاني: ممارسات الحفاظ 38

1.2 مقدمة 40
2.2 البحث والتوثيق 41
3.2 التخطيط وإدارة المواقع الثقافية 44
4.2 الحفاظ والترميم 50
5.2 إعادة التأهيل وإعادة الاستخدام 57

الباب الثالث: مستقبل الحفاظ على التراث الثقافي في الإمارات العربية المتحدة 64

المراجع 70

تمهيد

يعكس التراث الثقافي الغنى والتنوع الحضاري الذي تتصف به أية منطقة أو دولة كونه يمثل الدلائل التي خلفتها مجموعات بشرية سكنتها عبر العصور، وهو ما يسهم في تشكّل الهوية الثقافية. لذا، تعمل المؤسسات الثقافية جاهدة على توثيقه وتحليله وصونه وحمايته وحفظه وإعادة تأهيله ودعمه والترويج له، اعتمادًا على قيمه الثقافية والحضارية والإنسانية والحرص الدائم على الحفاظ على أصالته وسلامته.

ويشكّل الحفاظ على التراث العمراني والمناطق التاريخية وإحيائها مطلبًا مهمًا للدول التي تصبو إلى المشاركة بفعالية في العطاء الإنساني على الصعيد الثقافي والتاريخي بما يعكس خصوصيتها وهويتها وحضارتها. وتحتاج هذه العملية معرفة كافية بتاريخ العمارة في أي منطقة وبالضوابط والقوانين السائدة فيها فضلاً عن دراية مستفيضة بالمعتقدات والعادات المحلية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحيطة، من أجل وضع استراتيجيات مناسبة لحمايتها.

وانطلاقًا من هذا، برز شعور بالحاجة إلى إعداد لائحة أولية توجيهية موحدة لأعمال الحفاظ على التراث الثقافي في الإمارات العربية المتحدة سعيًا إلى الارتقاء بالمواقع التاريخية في الدولة وحماية موروثها التاريخي والثقافي. ويأتي هذا الدليل الإرشادي ليملأ الفراغ المعرفي في مجال الحفاظ على التراث الثقافي في الإمارات العربية المتحدة حتى يستفيد منه كل من يعمل في هذا المجال. فيعدّ هذا الكتيّب خطوة أولى في مجال وضع إرشادات تفصيلية في هذا المجال.

يجمع هذا الدليل الإرشادي نتائج مبنية على تجارب عالمية في سياق محلي في مجال الحفاظ على التراث الثقافي، وقد تم إعداده بناء على توصيات نخبة من المتخصصين العاملين في هذا المجال في الإمارات العربية المتحدة، كما تم إنجازه في إطار التعاون المشترك بين وزارة الثقافة وتنمية المعرفة في الإمارات والمركز الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي (إيكروم– الشارقة).

يتمثل الهدف من هذه المبادئ التوجيهية في تقديم دليل إرشادي حول أفضل الممارسات للحفاظ على التراث الثقافي وإدارته، وقد تم تصميمه ليستفيد منه العاملون في هذا المجال الهام وكل من صانعي السياسات وواضعي الاستراتيجيات والمخططين والطلاب.

هذا ويشهد ميدان الحفاظ على التراث الثقافي تطورًا مضطردًا. فمع بروز نظريات ومواثيق جديدة تم وضعها لتلائم تطوّر المفاهيم والمقاربات وعلاقة التراث بالمجتمعات والتقنيات والاهتمام بالنهوض بالوعي المجتمعي حول أهميته، وجب التنويه بأن هذا الدليل لا يعدّ كتيّبًا شاملاً جامعًا ولا يوفر إجابات لكافة الأسئلة المطروحة في هذه المجالات، بل يعرض المسائل الرئيسية التي ينبغي أن يتم أخذها بالاعتبار في أعمال المحافظة على التراث وإدارته.

يقسم الكتيب إلى ثلاثة أقسام رئيسية. يقدم القسم الأول لمحة عن قوانين الآثار والعمارة وتجربة الترميم والحفظ في الإمارات العربية المتحدة، فيما يعرض القسم الثاني توصيات توجيهية حول الممارسات في مجال الحفاظ على التراث الثقافي وبالأخص فيما يتعلق بالبحث والتوثيق والتخطيط وإدارة المواقع الثقافية والحفظ والترميم وإعادة التأهيل وإعادة الاستخدام. أما القسم الثالث فيتضمن لمحة مقتضبة عن مستقبل مجال الحفظ في الإمارات العربية المتحدة.

ويهدف هذا الدليل أيضًا إلى تقديم العمارة التقليدية والتعريف بها إلى جانب الوضع القانوني والأوضاع القائمة ذات الصلة بأعمال الحفظ التاريخي العام في الإمارات العربية المتحدة. كما يتضمن توصيات مهمة ليستنير بها العاملون في مختلف مشاريع الحفظ القائمة في البلاد. ويهدف كذلك إلى رفع القدرات المهنية للعاملين في هذا المجال وتشجيع المجتمع المحلي على الاستثمار في الموروث الثقافي والحفاظ عليه وتطويره وتوفير كافة وسائل دعمه وتعزيزه.

1. الباب الاول:

مقدمة – التراث المبني في الإمارات العربية المتحدة

















تشكّل الإمارات العربية المتحدة مثالاً حياً على التناغم والتمازج الذي يجمع بين المعمار القديم والعمارة الحديثة. فحينما تُحفظ المباني الطينيّة والجصّية التقليدية، ترتفع ناطحات السحاب المذهلة الواقفة إلى جوارها في مشهد متناغم يثبت أنه ليس هناك تعارض بين الحفاظ على التراث الثقافي وحمايته ومواكبة النهضة العمرانية الحديثة، ويؤكد أن هناك حاجة لإيجاد التوازن بين حماية الهوّية الوطنية الثقافية والتطوّر العمراني والنموّ الاقتصادي. وقد تحقق ذلك في الإمارات بفضل وجود وعي عميق بأهمية التراث الثقافي في حياة المجتمع وطموح كبير في مجاراة العصر الحديث.

إنّ التنوع الكبير في أنماط المواقع التاريخية والأثرية على امتداد أراضي دولة الإمارات يعكس القيمة التاريخية لتراثها الثري وما تمثله أرضها من نقطة تقاطع للحضارات الإنسانية عبر العصور، ويؤكد أن الغنى الحضاري والتراثي في الدولة لا يقل عن تطورها الاقتصادي.

إنّ حماية الشعوب لإرثها الثقافي يحتاج إلى معرفة وعمل وعزيمة وإصرار. ولابدّ من وضع الاستراتيجيات وسنّ القوانين التي تساعد على حماية التراث الثقافي وحفظه. وتقديرا لأهمية للتراث الثقافي المادي والمعنوي في الإمارات، فقد حظي بجهود حماية كبرى تدعم حضوره المتميز ليتمكن من القيام بدوره في الحفاظ على الهوية الثقافية وصون خصوصيته المحلّية.

تستند استراتيجيات حماية التراث في إمارات الدولة جميعًا إلى حقيقة أن للتراث والفنون والحضارة في أرضها تاريخًا عريقًا يرجع إلى عصور سحيقة في القِدم، ولابدّ من تضافر جميع الجهود للحفاظ عليه رغم التحوّلات الناتجة عن تطوّر مظاهر الحياة الحديثة بما فيها الجوانب الاقتصادية والسياحية.

مقدمة



1 قلعة الجاهلي – العين

وفي هذا الإطار تم إنشاء عدد من المراكز والأندية والجمعيات التي تُعنى بالتراث غير المادي وتهدف لإحيائه والحفاظ عليه، كما تقوم هذه المؤسسات بوضع دراسات وبحوث لتوثيق الأحداث التاريخية والمأثورات الشعبية ودراستها وتحليلها، انطلاقًا من مبدأ أن المحافظة على عادات المجتمع وتقاليده ما هي إلّا واجب وطني، وتعمل على نشر الموروث الثقافي في الإمارات والتعريف به لدى المقيمين والزائرين على حدّ سواء، وذلك عن طريق إقامة المتاحف والمعارض والمهرجانات لإحياء التعبيرات الثقافية لهذا الماضي الأصيل ونقله إلى الأجيال القادمة.



2 معبدُ الدور – أم القيوين

1.1. الإطار القانوني

تتمثل حماية التراث بالإمارات في عدة أمور، من أهمها اصدار تشريعات في إمارات الدولة للحفاظ على التراث الثقافي منها: "قانون الآثار والحفريات" بأبوظبي، و"قانون الآثار" بالشارقة، و"قانون الآثار والتراث" في أم القيوين، و"قانون الآثار القديمة" بإمارة رأس الخيمة، و"القانون الاتحادي بشأن حماية الآثار".

كما عمدت الإمارات العربية المتحدة إلى الانضمام إلى عدد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية التراث الثقافي، منها: "اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة وجود نزاع مسلح"، و"اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي"، و"اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي"، و"اتفاقية التدابير الواجب اتخاذها لحظر استيراد وتصدير ونقل الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة"، وغيرها من الاتفاقيات الصادرة عن منظمة اليونيسكو.

وينص القانون الأساسي للإمارات العربية المتحدة على كون جميع الكنوز والغنى التراثي والموارد الطبيعية الموجودة في كل إمارة ممتلكات عامة، كما أنها ملك حصري لتلك الإمارة، وبالتالي فإن مسؤولية الحفاظ عليها تقع على عاتق مجتمع الإمارة ذاتها وإداراتها ويحق استخدامها بما يصب في مصلحة الاقتصاد الوطني.

وقد أصدر مجلس الوزراء "القانون الاتحادي بشأن حماية الآثار" في سبتمبر 2014.

ويتضمّن القانون مواد تعنى بحماية الآثار الوطنية، بدءًا بتسجيلها في سجّل وطني على مستوى الدولة وكذلك على المستوى المحلّي في كل إمارة، وتحديد الآثار وتعريف أنواعها، والتنقيب عنها وصيانتها وترميمها، إضافة إلى حظر استيرادها أو الاتجار بها أو تقليدها بغرض الحفاظ على حقّ أبناء الجيل الحالي والأجيال القادمة في موروثهم الحضاري.

ويُعدّ هذا القانون الأول من نوعه على مستوى الدولة، ويشكّل إنجازًا هامًا وخطوة إلى الأمام على صعيد اهتمام الإمارات بتاريخها وحضاراتها، كما يساعد على تعزيز العمل مع المنظمات الدولية المعنيّة بحماية الموروث الثقافي على المستوى العالمي.

وكانت إمارة أبوظبي تعتمد "قانون المعالم والحفريات" منذ عام 1970 وذلك قبل قيام اتحاد الإمارات السبع. ويعتبر هذا القانون جميع المعالم والأوابد التي يعود تاريخها إلى أكثر من 150 سنة – باستثناء الممتلكات الخاصة – ملكًا للدولة بأسرها. وقد وفّر هذا القانون إطار عمل إداري وترخيصي يُطبّق عند تنفيذ الحفريات الأثرية. أمّا إمارة رأس الخيمة فكانت قد سنّت في كانون الأول/ديسمبر عام 1983 قانونًا خاصًا بالمعالم الأثرية يُعنى بالمعالم والقطع الفنية التي تعود إلى ما قبل عام 1900، وينصّ على حماية جميع الآثار الموجودة في الإمارة التي تعود ملكيّتها إلى الإمارة نفسها. ويُوفّر هذا القانون أيضا إطار عمل إداري بشأن الحفريات الأثرية، ويتضمّن عقوبات لمن يُعرّض الآثار للضرر أو للدمار.

ويعود قانون إمارة الشارقة إلى عام 1992 ويضم بنودًا عديدة لحماية الآثار التي يعرّفها بأنها الممتلكات التي تعود إلى ما قبل عام 1900 سواء أكانت منقولة أم ثابتة، وترجع ملكيّتها إلى الإمارة ولا يحقّ لمالك الأرض إجراء حفريات فيها.

أمّا إمارة أم القيوين فقد وضعت قانونًا للآثار والتراث عام 2006 ينصّ على إنشاء دائرة الآثار والتراث التي أنيطت بها بشكل تام مسؤولية متابعة كل ما يختص بالتراث وحفظه في الإمارة. ويصنّف القانون كل ما يعود إلى ما قبل عام 1900 على أنه آثار.

إن القوانين السائدة حاليًا في معظم إمارات الدولة تهدف إلى حماية الآثار سواء كانت ثابتة أم منقولة، بالإضافة إلى الآثار المهرّبة أو المسروقة من خارج الدولة. غير أن هذه القوانين المختصة بكل إمارة على حدة تحتاج إلى المراجعة لتوسّع تعريف التراث الثقافي بحيث يشمل إلى جانب الآثار، المباني التاريخية والتحف التي تم تجميعها من قبل الخواص، حيث أنّ الخطر الذي يهدّدها يتعاظم بسبب خطط التنمية الحضرية بالإضافة إلى تدنّي نسبة الوعي بالممارسات الأمثل في مجال الترميم. إنّ التخطيط الحضري والتلف أو الدمار الذي يتعرض له التراث الثقافي هما من أهم الأخطار التي تهدد المواقع التاريخية، لذلك فإن تناولها في التشريعات المتعلقة بتخطيط المدن مهم بقدر أهميتها في القوانين المعنيّة بالآثار.

2.1. العمارة التقليدية في الإمارات العربية المتحدة

1.2.1. أنواع التراث المبني في الإمارات العربية المتحدة

إنّ العديد من عمارة منطقة الخليج العربي وخاصة ما يرجع منها إلى عصور زراعة النخيل وصيد اللؤلؤ لا تزال قائمة، لكنها إما مهجورة أو مرمّمة في بعض الأحيان، وبعضها الآخر يترنّح على حافة الانهيار النهائي. وأكثرها جمالا هي المباني والبيوت الساحلية القديمة للتجار، وهي بيوت ذات فناء داخلي مؤلفة من طابقين مبنيّة من الحجارة المرجانية والجصّ المنحوت المزخرف، وهي ذات أبراج ركنيّة مسمّاة "البارجيل" مفتوحة للهواء بغرض التهوئة والتبريد. وهناك أيضًا بيوت الحكّام المحصّنة المبنية من الطوب الطينيّ أو من أحجار المرجان، وكذلك الأبراج الدفاعية التي شُيّدت لحراسة الأرض والبحر على حدّ سواء، وقد بُنيت أيضًا من الحجر المرجاني. كما يوجد الكثير من حدائق أشجار النخيل في الواحات الصحراوية التي لا تزال مدنها المسوّرة المكتظة تضمّ منازلَ صيفية مبنيّة من الطوب الطيني. هذه البيوت والواحات كانت ملاذ الكثيرين هربًا من حرارة الصيف الحارقة ورطوبته المرتفعة. وهناك الكثير من المساجد الصغيرة المنتشرة في جميع أنحاء الدولة مبنيّة من الأحجار المرجانيّة والصخور البحريّة ومن الطوب الطينيّ في الواحات الصحراويّة. أمّا في المناطق الجبلية الواقعة شمال الإمارات العربية المتحدة فتوجد القرى المدرّجة على سفوح الجبال المبنيّة منازلها ومساجدها الصغيرة من الحجر الجبلي القاسي. وتُظهر لنا الصور التاريخية أيضا أكواخًا مبنية ومنسوجة من سعف النخيل والخوص المستخدمة في جميع أنحاء البلاد، والتي اختفت الآن تمامًا بسبب هشاشة النخيل كمادة بناء.

فيما طغت الخرسانة المسلحة وصفائح الزجاج وأنظمة التبريد الكهربائية على عمارة الخليج العربي اليوم نتيجة التحديث السريع في أشكال البناء في المنطقة وأنماطه وأساليبه، كانت الإنشاءات المتنوّعة في الماضي التي بنيت من مواد وفّرتها البيئة الطبيعية المحيطة بها تعتمد مجموعة من الاستراتيجيات الطبيعية للتبريد والتهوئة تُبرز الابتكار والإبداع في حياة ما قبل الحداثة في منطقة الخليج لمواجهة الظروف الحياتية والمناخية القاسية. وكان التحدي الأكبر هو تصميم المباني وتشييدها باستخدام تكنولوجيا ما قبل الصناعات الحديثة لتلائم الطبيعة وإيقاعات التحوّلات المناخية الموسمية ومعايير استخدام الكتلة والفراغ والأنماط الزخرفية. وقد عكس ما أوجده الإنسان حينذاك من حلول معمارية في تلك المناطق مستوى ما بلغه سكانها من قدرة إبداعية في مجال العمارة.



3 متحف العمارة التقليدية – دبي

من هنا تشكّلت العمارة المشيّدة بمنطقة الخليج العربي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بأسلوب يراعي الظروف الاجتماعية والبيئية السائدة وقدّمت حلولاً لمواءمتها والتأقلم معها. وبذلك تشكّلت البيوت والمساجد والأسواق والمباني المحصّنة استجابة لظروف حياة القبيلة والتجارة ومواجهة القوى الخارجية بغرض توفير المأوى وأماكن العبادة والمباني المخصصة للأعمال التجارية والاتصالات والحماية بما يتماشى مع المناخ القاسي في المنطقة.

وساهم تنوّع مواد البناء الطبيعية المتوفّرة في الخليج العربي في إسباغ طابع خاص على المعالم التاريخية التي بنيت في منطقة الإمارات العربية المتحدة. وتألفت هذه المواد من الأحجار المرجانية والبحرية والجبلية والطين وكذلك سعف النخيل وشعر الحيوانات. وعكست المباني التي شيّدها السكان المحليّون إدراكًا واضحًا لكيفية استخدام تلك المواد الطبيعية وتحويلها إلى منشآت تلبّي متطلبات الحياة الاجتماعية والدينية والاقتصادية. ويمكن تقسيم المباني إلى ثلاث فئات رئيسية هي:

1.1.2.1. المباني من المواد المنسوجة:

تتكوّن الفئة الأولى من البناء المحلي من سعف النخيل أو وبر الحيوانات وشعرها.

وتميّزت هذه المواد المنسوجة بسهولة اختراق الهواء لها لتأمين التهوئة اللازمة للحيّز التي تساعد على بقاء المبنى باردًا خلال النهار. وقد أنتجت طريقة النسج أنماطًا متميّزة من الناحيتين الهندسية الإنشائية والجمالية. وهناك نوعان من الأبنية بالمواد المنسوجة التي تستخدم عادة في الإمارات:

- **الخيام:** وقد استخدمت هذه الأبنية في منطقة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة شبه الجزيرة العربية بأسرها على نطاق واسع لآلاف السنين. وعكست الخيام نمط حياة البدو الذين تنقلوا في أنحاء المنطقة جميعًا على مدار السنة. وقدّمت الخيام مأوى يقي من حرارة الشمس ومن الغبار والرمال، وكانت تستخدم على نطاق واسع في أشهر فصل الشتاء للحماية من الرياح الباردة والأمطار. وقد استخدم شعر الماعز تقليديًا لما له من قوّة شدّ عالية ولمقاومته للظروف المناخية والبيئية القاسية. وهناك نوعان من الخيام المعروفة في هذه المنطقة:

  - **الأول: خيام الصيف:** خلال أشهر الصيف الحارة تُوجّه الخيمة باتجاه الرياح المحلّية السائدة التي تدخل بشكل عمودي عبر الواجهة الطويلة للخيمة حيث تتم إزالة الجدران الجانبية ليلاً لتعزيز التهوئة. وقد صُمّمت هذه الخيام بحيث تسمح للتدرّج الحراري من خلال المقطع العرضي للخيمة فتكون الجبهة الخارجية للخيمة حارة جدًا لكن عمق الخيمة الذي يبتعد عن أشعة الشمس يكون أكثر برودة. هذا الاختلاف التدريجي في درجة الحرارة يسبب تيارات هوائية ملموسة. وتكون عمومًا درجة الحرارة داخل خيمة تحت الشمس من 10 إلى 15 درجة مئوية أدنى من درجة الحرارة في الخارج.
  - **خيام الشتاء:** خلال أشهر الشتاء صُمّمت الخيام لتجنّب الرياح الباردة واختيرت مواقعها بعناية عند سفوح التلال والكثبان الرملية في الصحراء. وبُنيت خيام الشتاء من شعر الماعز أو من صوف الأغنام لتحقيق القوة والصلابة والدفء. وأضيفت طبقات متعددة لجدران الخيمة لتوفير عزلٍ أفضل خلال الليالي الباردة.

- **العريش:** وهو الشكل الأكثر شيوعًا في المباني المحلّية التقليديّة. يتمّ بناؤه بعد تجفيف سعف النخيل التي تنسج منها لوحات وتجمع سويّة لتشكيل الهيكل الإنشائي للبناء. وقد تمّ العثور عليها في جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية وقد سقفت تلك المباني بسقوف إما أفقية أو جملونية. وهناك استخدامات عديدة للأجزاء المختلفة من شجرة النخيل:

1. أوراق النخيل (الخوص) تجرّد من جذعها (الجريد) وتنسج معًا لعمل الحصير المنسوج؛
2. يستخدم الجريد بنسجه معًا لبناء لوحات الجدران ثم يثبت إلى إطار جذع شجرة النخيل؛



4 مبنى من العريش – العين

3. جذوع النخيل استخدمت على نطاق واسع لبناء السقوف؛
4. جُوّفت جذوع النخيل واستخدمت كمزاريب لتصريف المياه عن الأسطح؛
5. ألياف الجذور تستخدم كحبال لنسج الأشياء معًا.

تقنية النسيج المستخدم في إنشاء جدران العريش تختلف باختلاف المواسم:

- **جدران الصيف:** تمّ بناؤها بنسج جريد غير كثيف الخوص وكانت اللوحات الجدارية متباعدة في ما بينها للتهوئة. سُمّيت هذه اللوحات باسم "الجدران التي تتنفس خلال الأيام الحارة والرطبة".
- **جدران الشتاء:** تمّ بناؤها بجريد كثيف مع وجود ثغرات أقل بين الخوص وبإنشاء عدة طبقات من الجدران لزيادة سماكة الجدران لحماية السكان من الرياح الباردة خلال أشهر الشتاء.

2.1.2.1. المباني الحجرية:

استخدمت الحجارة المرجانيّة والصدفيّة والبحريّة مع الملاط الجيري أو الجصّ في البناء في المناطق الساحلية، فيما بُنيت المنشآت من الطين والطوب باستخدام ملاط طينيّ في مناطق الواحات. أما في المناطق الجبليّة فقد استخدمت الحجارة الجبليّة البركانيّة من دون ملاط، وهي الطريقة التي سُمّيت بالبناء الجاف، وقد استخدم معها الطوب لزيادة احتباس الكتلة الحرارية داخل المبنى مما يتيح توفير الجوّ المعتدل في حرارة الصيف وبرد الشتاء.

تُصنّف الأبنية استنادًا إلى مواد البناء الدائمة الثلاثة المتاحة في ذلك الوقت، كما يلي:

1- الحجر الجبليّ: تاريخيًا، تمّ بناء الأنماط السكنيّة الداخليّة من الحجر الجبليّ المتوفّر محلّيًّا باستخدام تقنيات البناء الجاف أي من دون ملاط. وتألفت هذه المباني عمومًا من غرفة واحدة أو غرفتين وغالبًا ما أضيفت غرفة أخرى استخدمت لتخزين المحاصيل أو لحفظ الحيوانات. وهناك نوعان رئيسيان من البيوت الحجريّة الجبليّة التي شيّدت في منطقة الإمارات العربية المتحدة:

النوع الأول هو المباني الصيفية، وقد بُنيت بشكل عام على رؤوس الجبال للاستفادة إلى الحدّ الأقصى من التعرّض للرياح. وكان لهيكل البيت الصيفي فجوات واسعة في الجدران الحجرية للسماح بدخول الهواء وتهوئة المساحات الداخلية.

النوع الثاني هو المباني الشتوية، وقد تمّ بناء جدرانها من طبقات من قطع الحجر الملصقة بإحكام بواسطة الطين لمنع الرياح الباردة من الدخول إليها. وغالبًا ما تقع هذه المباني في الوديان الجبلية من أجل توفير المأوى المحمي من الهواء البارد.

2- الحجر البحريّ: وجد على طول الشاطئ في المناطق الساحلية حيث تمّ جمعه وتقسيمه إلى أجزاء أصغر لغرض استخدامه في البناء. هذا النوع من الحجر أكثر كثافة وأشدّ قوّة من المرجان وكان يستخدم عادة في وضع أساسات المبنى.

3- المرجان الحجريّ: استخدم المرجان المستخرج من الشعاب المغمورة بعد تجفيفه في الشمس لعدة أسابيع للحدّ من نسبة ما يحتويه من الملح وليكسب الصلابة الكافية. واعتبر المرجان من مواد البناء ذات الجودة العالية، لكنه لم يكن مستخدمًا على نطاق واسع بسبب ارتفاع تكاليف استخراجه وصعوبة عملية استخدامه في البناء. فقد كان برج الرياح أو البارجيل بشكل عام هو العنصر الإنشائي الوحيد الذي استخدم المرجان فيه بشكل كلّي وحصري. ويرجع السبب في ذلك إلى خفّة وزنه فضلاً عن تكوينه الخلوي الذي يؤدي إلى العزل الحراري الجيد.

3.1.2.1. المباني الطينية:

يُصبّ الطين في قوالب خشبيّة أو يُشكّل باليد للحصول على الطوب الطينيّ ويُستخدم معه الملاط الطينيّ في عمليّة البناء. ويُغطّى البناء بعد ذلك بالجصّ المصنوع من الطين والقشّ. ويعمل الطين على الحفاظ على الحرارة الداخلية للمبنى.

4.1.2.1. مواد بناء أخرى:

1. الأخشاب: كان الخشب من المواد الإنشائية الأساسية المستخدمة في بناء

السقوف وتأطير المباني وكذلك لبناء الأبواب والنوافذ. وكان توفّر الخشب المحلي محدودًا لذا غالبًا ما كان يتمّ استيراده من الهند وشرق أفريقيا. وقد تمّ نحت الخشب المستورد وفق مجموعة من التصاميم من قبل حرفيين محليين بأسلوب عكس الكثير من التأثيرات الهندية والفارسية. وكان خشب الجندل أو المنغروف عمومًا يُستخدم لإقامة الأعمدة والدعائم. أما في المناطق الداخلية فقد استُخدمت جذوع النخيل أو خشب الأكاسيا "السنط" أو خشب الغاف، فيما استخدمت في الجبال أشجار السدر لتغطية الأسطح داخل المباني. وكان أسلوب بناء السقف، تاريخيًا، مشتركًا بين جميع أنواع المباني بما في ذلك المساجد. واستخدم خشب الجندل الأسطواني كدعامات أفقية حاملة للسقف وكانت أطرافه تخترق الجدران من جهتيْ المبنى لتسهيل عملية صيانته. كذلك استخدمت جذوع النخل السميكة لدعم أخشاب الجندل الحاملة للسقف في بعض الأحيان وبخاصة في حال بناء طوابق متعددة. كما تمّ استخدام الجريد والخوص المجدول لنسج حصيرة توضع فوق خشب الجندل لحمل طبقة السقف المصنوعة من الجصّ المؤلف من الجير أو من الطين. وكان السقف يغطى بطبقة رقيقة من الجير تكون مائلة عادة بهدف تصريف مياه الأمطار.

2. الجصّ: استخدم الملاط في أنواع البناء جميعًا باستثناء البناء الجاف. فقد استخدم الجصّ لتغطية الجدران الخارجية والداخلية إلى جانب كونه ملاطًا يستفاد منه للصق الحجارة بعضها بالبعض الآخر. وقد جرت العادة بأن يوضع الجصّ في ثلاث طبقات ويتكوّن من مادة رابطة مثل الجير أو الطين أو الجبس.

2.2.1. تقنية البناء:

المباني الحجرية:

اختلفت تقنيات بناء المنازل الساحلية في نواحٍ عدّة عن تلك المتّبعة في البناء في المناطق الداخلية. فكان غالبًا لمعظم الجدران أساسات يبلغ عمقها مترًا واحدًا تقريبًا تحت الأرض وتُبنى بعرض 80 سم من الأسفل و 60 سم من الأعلى بحيث تصل إلى مستوى سطح الأرض. وقد بنيت الجدران فوق هذه الأساسات إما بعرض 60 سم بحيث يكون عرضها مساويا لعرض الأساسات أو بعرض 40 سم حيث تظهر للعيان زاوية الأساسات الحاملة للجدران. وكان البناء يتمّ بطريقتين أساسيّتين:

- **الطريقة الأولى هي طريقة "الجدار الحامل"** حيث بنيت من الحجارة الجيرية البحرية والمرجانية المستخرجة من البحر بأشكال عشوائية ومن أحجار الفاروش المستخرجة أيضا من البحر، وهي عبارة عن المرجان الميت والمتحجر في قاع البحر والتي تصل سماكتها إلى 7سم. وقد وضعت الحجارة في طريقة "الجدران الحاملة" بشكل يضمن قوة ربط بينها فاستخدمت


5


6

طريقة حراشف السمكة حيث توضع الحجارة بشكل مائل بعضها بجانب البعض الآخر ومن ثم توضع فوقها طبقة أخرى من الحجارة مائلة بالاتجاه المعاكس للطبقة الأولى، الأمر الذي يخلق رابطًا عموديًا بين الطبقتين (الصورتان 6،5). وتُتّبع هذه الطريقة حتى الوصول إلى الارتفاع المنشود للجدار. في بعض الأحيان توضع الحجارة بشكل عشوائي وذلك ببذل عناية كافية للتأكّد من تركيب الحجارة بعضها على البعض الآخر وإزالة ما بينها من فراغات من شأنها أن تُضعف الهيكل الإنشائي للجدار. وقد استخدمت في بعض الأحيان أخشاب الجندل أو أنصاف جذوع النخل حيث كانت توضع داخل الجدران فوق طبقات الحجر لإضافة قوّة ربط أفقية للجدار أو قوّة شدّ إضافية تعزّز قوّة الضغط التي تشكّلها الحجارة. وثُبّتت الحجارة بواسطة ملاط جيريّ مستخرج من حجارة البناء نفسها يتكوّن من خلط نسب معيّنة من الجير يشكّل مادة رابطة ومن الرمل والأصداف البحرية اللتين تشكّلان مادة مالئة. كما أوليت عناية كبيرة للتأكد من أن جميع الأحجار داخل الجدار مغطاة بشكل تام بالملاط الجيري. وطليت الجدران الخارجية بطبقة واقية من الجير لحمايتها من تأثير العوامل الطبيعية ودُهنت أحيانا بـ"النورة" وهو طلاء جيريّ مخفّف بالماء لإسباغ اللون الأبيض عليها.


7


8


9


10


11


12

- **أما الطريقة الثانية فتتمثّل في "الجدار غير الحامل"** وقد اعتمدت على عنصرين إنشائيين أساسيين هما العمود والساكف. وكانت الأعمدة الحجرية تُبنى من الأحجار السابقة الذكر نفسها بأشكال مربّعة أو مستطيلة أو دائرية وتربط فيما بينها أخشاب الجندل أو جذوع النخل فتشكّل "الجدران غير الحاملة" التي يختلف سُمكها بحسب الغرض من استخدامها وتُفتح فيها النوافذ والأبواب (الصور 7،8،9). وقد استخدم العمود والساكف لتقوية هيكل البناء الإنشائي وأضيفت الأخشاب الأفقية للربط ما بين الأعمدة الحجرية لتعزّز قوّتها. وتميّزت "الجدران غير الحاملة" القائمة ما بين تلك الأعمدة بتوفير مرونة في التصميم والتنفيذ. وكانت الطوابق العليا تُبنى بمواد أخفّ وزنًا وقياسات أصغر حجمًا من تلك المُستخدمة في بناء الطوابق الأرضية وأُضيف فيها الكثير من الفتحات والكوى الداخلية كي لا يثقل وزنها على الطوابق القائمة أسفلها. ويُلاحظ بشكل عام أن أشكال الحجارة المستخدمة في البناء لم تكن متناسقة ولم يبذل البنّاؤون جهدًا لتشذيبها فاتجهوا بديل ذلك إلى العناية بطريقة صفّ الحجارة وسدّ الفتحات إما بالملاط أو بحجارة أخرى أصغر حجمًا وإلى الاهتمام بنوعيّة خلطة الملاط بغاية تحقيق أفضل النتائج. غير أنه في عدد من الحالات عمد بعض البنائين إلى استخدام أشكال وأنماط كثيرة في طرق البناء وعملوا على تشذيب الحجارة وتسطيحها ورصفها بوحدات طويلة لإنشاء جدار قوي. لكن استخدام الحجارة المسطحة في الطوابق العليا لخفة وزنها واستخدام الحجارة غير المستوية في الطوابق الأرضية لم يشكّل التقنيّة السائدة في البناء التي اعتمدت غالبا على خبرة البنّاء وأسلوبه الشخصي في الدرجة الأولى. يشبه الجدار في الصورة رقم (10) الجدار في الصورة رقم (11) من حيث شكل الحجارة وكمية الفراغات، غير أنّ الحجارة ليست مسطحة ويبدو أن هناك محاولة لرصّ صفوف بديلة من الحجارة المنحدرة في الزوايا بالتناوب. وما يعيب هذا الأسلوب وجود نسبة كبيرة من الفراغات الناتجة عن اعتماد هذه الهندسة التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث تزعزع في الجدار ما لم يتمّ ملء الفراغات بالحجارة. وتُعدّ الصورة رقم (12) مثالًا لبناء الجدار مقارنة مع المثالين المذكورين أعلاه، فمن الواضح أن الحجارة المستخدمة في بناء هذا الجدار قد


13


14


15

عملت على إنشاء مقاطع عرضية أكثر انتظامًا في حين لا تزال تتطلب إضافة الحجارة فيما بينها للحدّ من الفراغات ما بين الحجارة لتصبح هيكلية البناء أشدّ صلابة وأكثر سلامة. وتبيّن الصورة رقم (13) ما في هذا الجدار من فراغات ستُبقي لو ملئت بالملاط وزن الجدار خفيفًا. غير أن الصورة رقم (14) تمثّل جدارًا ذا وزن ثقيل جدًا يختلف اختلافًا تامًا عن الأمثلة السابقة، يظهر فيه الردم الداخلي الذي يؤدي مع الملاط إلى ربط الحجارة بعضها بالبعض الآخر بقوة أكبر من تلك الناتجة عن استخدام الملاط وحده. وقد استخدمت هذه التقنية في بناء الحصون والقلاع. ويبدو أن البنّائين وجدوا أنّه لا يمكن تشييد جدران صلبة من دون إيجاد روابط قوية ما بين الحجارة. وقد ظهرت هذه المشكلة في ربط جدارين عند زاوية المبنى بحجارة غير مستوية وغير منتظمة مما تسبب في ضعف زاوية المبنى. ومن المثير للاهتمام أن نرى أن الحجارة الداخلية لإحدى الغرف لا تزال قائمة بالرغم من سقوط الحجارة الخارجية، الأمر الذي يثبت أن الملاط كان الرابط الوحيد بين حجارة الجدران الداخلية وحجارة الجدران الخارجية (الصورة 15). علاوة على ذلك، يلاحظ عدم وجود حجارة أفقية تربط بين الوجهين الداخلي والخارجي للمبنى وتعزّز سلامة الهيكل. في هذه الحالة تتسبب العوامل الطبيعية بحدوث تدهور عند سفح الجدار مما يؤدي إلى جرف الحجارة الخارجية. أما بعد الانتهاء من بناء الجدران فيتمّ تليين الجدران الخارجية بالمواد نفسها المستخدمة في الملاط الرابط للحجارة. ويختلف إنتاج الطلاء الخارجي من موقع إلى آخر لكن تصنيعه يتمّ عن طريق حرق الحجر الجيري أو الطبشوري لإنتاج الجير أو أكسيد الكالسيوم ويسحق ما ينتج عن تلك العملية من بقايا وتمزج بالماء. وتسمى هذه العملية باسم نقع أو إطفاء أكسيد الكالسيوم (slaking) وإنتاج هيدروكسيد الكالسيوم (الكلس) وهو عبارة عن مادة لزجة قابلة للتطبيق وتشكّل المادة الرابطة في خليط الملاط. وهي تتصلّب نتيجة حدوث تفاعل كيميائي مع ثاني أكسيد الكربون الموجود في الجوّ لإنتاج كربونات الكالسيوم. وفي حين يبدو ذلك بسيطًا نسبيًا غير أنّ ممارسته تختلف من موقع إلى آخر اعتمادًا على المواد المتاحة والطرق المستخدمة ومراقبة الجودة، وكلّها متغيّرات على نطاق

واسع في الموقع. وفي الواقع فإن المشكلات المحتَملة تتعلّق بطبيعة الرمل المضاف إلى خليط الملاط. فهو إن تمّ جلبه من الساحل مثلاً يكون محتواه من الملح عاليًا، الأمر الذي قد يؤدي إلى إفساد الخلطة. وتوضع حجارة الجدران وتثبّت باستخدام الملاط الجيري وتليّس بمادة الملاط نفسها تقريبًا مع بعض التغيّرات الطفيفة. وكان الغرض الأساسي من هذا التلييس إضافة طبقة لحماية المواد الهيكلية للجدار تشكّل قاعدة لإضافة أية طبقة تجميلية في مرحلة التشطيب. وغالبًا ما كانت مادة التشطيب النهائية المكوّنة من مواد الملاط والطلاء الأساسي نفسها تقريبًا توضع باليد، حيث ظهرت آثار أصابع وأيدٍ على المباني القديمة. غير أن الأمر كان مختلفًا عادة في المستوطنات الحضرية حيث يظهر الحرص على خلق تأثير أفضل باستخدام قطعة من الخشب لتسوية السطح ليبدو أملسًا. ويتم باستخدام هذه الطريقة طلاء ما يصل إلى ثلاث طبقات لتشطيب البناء بالطبقة التي تكسو سطح الجدران بغرض منع تشقق الطبقة العليا الظاهرة للعيان.

الأرضيات والسقوف:

كانت الأرضيات ترصف بالحجارة وتُغطّى بطبقة من خليط الملاط. وعادة ما تكون عتبة الباب وأرضية الطابق الأرضي من المنزل مرتفعة 15 سم فوق مستوى الأرض الخارجية وذلك لمنع دخول مياه الأمطار إلى المنزل. وقد كان للسقوف المشكّلة من طبقة من الملاط الجيري فضلاً عن وظيفتها الأساسية المتمثّلة في التغطية والحماية، ميزة زخرفية للفضاء الداخلي للمبنى، فأُضيف إليها خشب الجندل والحصير أو القصب المنسوج أو حصيرة النخيل المنسوجة. وتظهر في الصور (16) أمثلة مختلفة لأنواع السقوف في المنزل التقليدي. المثل الأول عبارة عن نمط بسيط جدًا من قصب الخيزران موضوع مباشرة على الجزء العلوي من خشب الجندل الداعم



16


17

للسقف. ويظهر في المثل الثاني سقف مماثل لكن لم يتم طلي أقطاب الجندل بالقار العازل للماء والحريق. أمّا إذا كانت الغرفة ذات أهمية خاصة في المنزل فيتمّ مثلاً إضافة القصب الملوّن بالأحمر والأصفر والأسود، كما يظهر اندماج السطح مع الجدار بشكل تام ومع الطبقتين الأساسيتين للسقف المغطاتين بالحصيرة كما هو موضح بالصورة رقم (17).

المباني الطينية:

إن التربة الزراعية المختلطة بالطين هي مادة البناء المناسبة لما تمتاز به من خاصية الربط. وكانت المباني الطينية غالبًا ما تبنى فوق قاعدة من الحجارة لحماية جدار الطين من التآكل عند أسفله، ويعلو الجدارَ صفٌّ من الحجارة للغاية نفسها في الجزء العلوي منه (الصورة 18). وقد استخدم الطوب المجفف بحرارة الشمس وثُبّت بملاط طيني لربط طوب الجدار بعضه بالبعض الآخر، وأُضيف إليه غلاف من الطين. وتظهر الصورة (19) انجراف الغلاف الطيني عن أحد الجدران وظهور ما تحته من قطع الطوب والملاط الطيني فيما بينها. أما الصورة (20) فتبيّن تقنيّة تساعد في حماية المباني الطينية من العوامل الطبيعية وتتمثّل في إضافة الحجارة الصغيرة إلى الجدار الطيني فتحميه من التآكل رغم تعرّضه للرياح والمياه. وكانت فتحات الجدران إما مستطيلة ضيقة يكون ساكفها عبارة عن حجر أو طوب أو واسعة نسبيًا حيث يكون ساكفها من خشب الجندل. ويمكن أن تكون كما يبدو في الصورة (21) مقوّسة، وهو تشكيل يتمّ إنشاؤه بوضع طوبتين طينيتين إحداهما فوق الأخرى بانحناء 45 درجة لتشكيل نقطة في الرأس من فتحة النافذة. كذلك يمكن وجود أقواس مماثلة ولكن محدّبة قليلا تمّ إنشاؤها ضمن سماكة الجدار


18


20


19


22


21

تُستخدم للتخزين. وفي بعض المباني كان يوضع صفّان أو ثلاثة من الحجارة في أسفل الجدار يتراوح ارتفاعها بين نصف المتر والمتر الواحد بهدف تعزيز استقرار المبنى والحدّ من حجم كتلة الطين الذي قد يؤدي ازدياد حجمه إلى انهيار المبنى بأكمله في حال تعرضه لبعض العوامل الطبيعية (الصورة 22).

3.1. تجربة الترميم والحفاظ في الإمارات العربية المتحدة

يواجه الحفاظ على التراث الثقافي بالإمارات العربية المتحدة عدة عقبات وإشكالات أهمها عدم وضوح أسس الترميم وقواعد الحفاظ على هذا التراث. وتختلف الأصول النظرية لأعمال الحفاظ في الدولة من منطقة إلى أخرى ومن إمارة إلى إمارة. فبعضها مثلاً يعتمد على نظرية "الترميم الأسلوبي" (stylistic) فيما يخضع الترميم في بعضها الآخر للاختيار الذاتي لبعض العاملين في هذا المجال أو لتجربتهم الشخصية أو لخبرتهم العملية المكتسبة من خلال العمل مع شركات أو بعثات أجنبية.

وهناك مشكلة عملية تطبيقية تواجه العاملين في مجال الحفاظ على التراث العمراني تتمثّل في الاعتماد على مهنيين ومعماريين غير مختصين في الحفاظ على المصادر الثقافية. والتراث العمراني مصدر لا يمكن التفريط به وتركه في أيدٍ تعوزها الخبرة لأن الضرر إن لحق به لا يمكن إصلاحه. ولا شك أن تقنيات الحفاظ والترميم العلمية السليمة لا يتقنها سوى المختصين في هذين المجالين. ويتبين لدى زيارة بعض المواقع التراثية المرممة وأخرى قيد الترميم أن هناك أعمالاً كثيرة لا تتبع أسس الحفاظ على التراث المبني ويجوز أن يوصف بعضها بـ"التدميري". ويمكن تصنيف المشاريع التي نُفّذت أو هي قيد التنفيذ في مجال الحفاظ على التراث العمراني في ثلاث مجموعات:

1. مجموعة حفاظ وترميم جيّدة بعضها يتمّ بأيدٍ محلية مختصة والبعض الآخر كان نتيجة تعاون مع فرق أو شركات أجنبية؛
2. مجموعة الترميم و/أو إعادة البناء "الأسلوبي" بطريقة فيوليه–لو–دوك (Viollet–le–Duc) للحفاظ على الصورة التقليدية للمبنى وبالتالي للموقع بأكمله كما كانت في فترة معيّنة وإزالة إضافات تاريخية لاحقة لها و/أو في كثير من الأحيان إعادة بناء الأجزاء المفقودة. وبما أن كثيرًا من المعالم العربية أعيد استخدامها في وقت لاحق فإن الإضافات المتراكمة عليها لاحقًا عادة لا يتم الحفاظ عليها كجزء من تاريخ المبنى فتتعرّض لتدمير التسلسلات والتراكمات التاريخية؛
3. مجموعة الترميم والحفاظ التي تعمل من دون احترام للمواثيق العالمية وتتم بالاعتماد على مخيلة المرمّم. حيث أن هناك عمليات تجديد غير متجانسة مع خصائص المعلَم الثقافي وإضافات غير مقبولة من قبل المواثيق الدولية.

إن النموّ الاقتصادي والاجتماعي السريع الذي حدث في منطقة الخليج العربي بما فيها الإمارات العربية المتحدة أدّى فيما أدّى إلى التطوير العمراني في طفرة مفاجئة وسريعة نتج عنها زوال الكثير من المصادر التراثية. غير أن صحوة للحفاظ



23 ترميم الحصن – الشارقة

على التراث الثقافي ظهرت في وقت لاحق ويجري العمل على تأسيس قطاع يُعنى بالمصادر الثقافية يعتمد المبادئ والمعايير الدولية.

ولتحقيق هدف إيجاد حلول لما يواجه الحفاظ على التراث الثقافي من مشكلات، لابدّ أن تتحقق الأمور التالية، والتي سنتناولها بالتفصيل في الباب الثاني:

1. تحديث قوانين حماية التراث الثقافي وجعلها أكثر شمولية، وسنّ قوانين جديدة تتماشى مع الوضع الراهن؛
2. دعم التعاون بين المؤسسات والجمعيات المعنيّة بالتراث على مستوى الدولة؛
3. تأسيس وتطوير أرشيف يوثّق المصادر التراثيّة بفروعها كافة قبل عمليّات الحفاظ والترميم وأثناءها وبعدها؛
4. ربط أرشيف التراث عبر الشبكة الإلكترونية ليتسنّى لجميع العاملين في هذا المجال الاطلاع عليها؛
5. إشراك المجتمع المحلي في عملية الحفاظ وإدارة المعالم التراثية وغرس ما تحمله من القيم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في الوعي الوطني بهدف الحفاظ عليها؛
6. استخدام المعالم التاريخية لأغراض ثقافية وسياحية بهدف ربط المجتمع المحلي ببيئته الأصلية؛
7. الاقتصار على تكليف المهندسين المختصين أو المهنيين ذوي الخبرة العملية في مجال الحفاظ وحماية المعالم الثقافية بالمشروعات ذات الصلة، وتبنّي تدريس اختصاص الحفاظ وحماية الممتلكات الثقافية على مستوى الدراسة الجامعية وإيجاد علاقة تعاون بين الجامعات والعاملين في مجال الحفاظ على التراث الثقافي؛
8. معالجة الممتلك الثقافي وترميمه بوصفه وحدة معمارية متكاملة وليس بما هو مجموعة عناصر منفردة؛
9. الاستفادة من الأخطاء السابقة في مجال الحفاظ على التراث الثقافي.

وإلى يومنا هذا تتفاوت المحاولات في مجال حماية المعالم الثقافية بين تجارب محلية ناجحة تحترم الأسس والمواثيق الدولية آخذة بعين الاعتبار الخصوصية المحلية، وأخرى تقلّد تجارب قادمة من الغرب تفتقد غالبًا إلى أسس التعامل مع التراث الثقافي العربي ومناهجه العلمية في الوقت الذي يجب أن تكون هذه التجارب مادة لتأسيس فلسفة وخطوات تطبيقية وعملية تناسب واقع مفردات التراث الثقافي في المنطقة. وهناك أسس ثقافية وضوابط موجودة على أرض الواقع في مجال الحفظ وحماية المعالم الثقافية يمكن تلخيصها كالتالي:

1. احترام البناء السابق وما فوقه من التراكم الحضري في القطاعين العام والخاص حيث أن قراءة التراكم التاريخي والحفاظ عليه هما من أهم الأسس التي يقوم عليها مبدأ الحفظ وممارسات حماية الممتلكات الثقافية والأهداف التي يسعى لتحقيقها. فمن خلال الحفاظ على ذلك التراكم ندرك أهمية القيمة التاريخية للممتلكات الثقافية وهي الأساس للتمييز بين القديم الأصلي والمستجدّ المضاف.
2. الحفاظ على التراث الثقافي في ملكية القطاع الخاص وذلك بدعم المشاريع ذات الملكية الخاصة من قبل الدولة إما بتقديم قروض طويلة الأجل أو تسهيلات ضريبية.
3. دعم دور التعليم في الحفاظ على التراث الثقافي في المدرسة والجامعة من خلال إدخال مواد تعليمية توعوية في المدارس وإضافة اختصاصات جامعية في هذا المجال تكون إما ملحقة بكليات العمارة وكليات الآثار أو إنشاء كليات جديدة متخصصة في مجال علوم الترميم والحماية والحفاظ على المعالم الثقافية.
4. الاهتمام بالبعد الاقتصادي عند ترميم وحماية الممتلكات الثقافية وإعطاء الممتلك أفضل وظيفة له بما يتماشى مع دوره في الحيّز المكاني الموجود فيه.

1.3.1. أمثلة في الترميم والحفاظ على التراث المبني في الإمارات العربية المتحدة

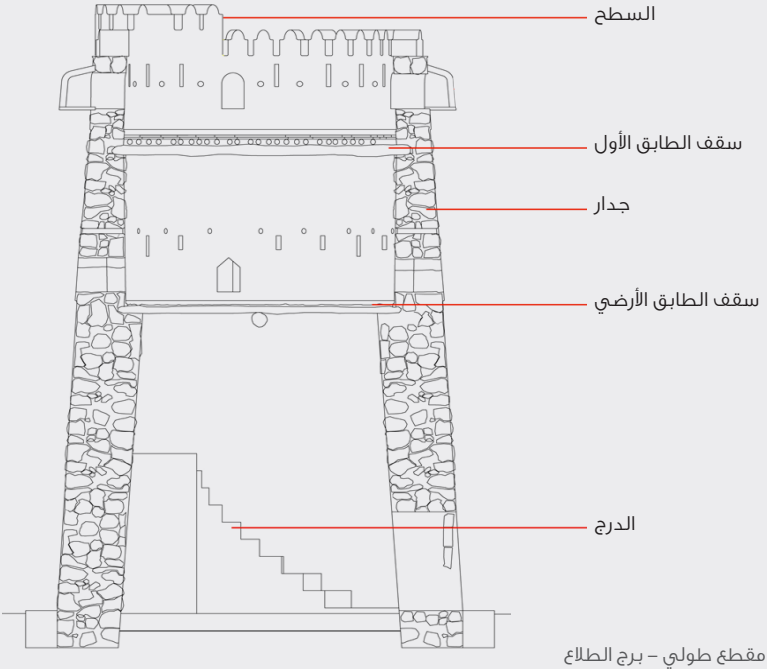
1.1.3.1. برج الطلاع في منطقة الخان في إمارة الشارقة

برج الطلاع هو برج دفاعي يقع في منطقة الخان ويطلّ على شبه جزيرة الخان التي كانت مجتمعًا سكنيًا يعتمد اقتصاديًا على صيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ. والبرج مبنيّ من حجارة مرجانية وحجارة بحرية صدفية متحجّرة مربوط بعضها بالبعض الآخر بواسطة ملاط كلسي محلّي، وجدرانه مطليّة من الخارج ومن الداخل بجصّ مكوّن من ملاط كلسيّ. ومن الناحية الإنشائية بُنيت حجارة مداميك الجدران بطريقة متداخلة تسمّى "حسكة السمكة"، أي أن حجارة المدماك الواحد توضع بشكل مائل وتوضع حجارة المدماك الذي يليه مائلة بالاتجاه المعاكس. وتختلف سماكة مادة

الجصّ التي تغطي حجارة الواجهة الخارجية من مكان إلى آخر وهو ما يفسّر زوالها عن بعض الحجارة التي أصبحت ظاهرة للعيان بسبب عوامل التجوية التي تعرّض لها المبنى وبقاءها على حجارة أخرى ظلّت مغطاة.

ويبدو المظهر الخارجي للمبنى مقسّمًا إلى ثلاثة أجزاء، كلّ جزء منها عبارة عن نصف الجزء الذي يليه من الأعلى إلى الأسفل، وكلٌّ منها موضّح بواسطة مدماك حجريّ بارز عن الواجهة. كذلك فإن في الجزء العلوي مجموعة من فتحات مستطيلة وضيقة استخدمت للبنادق ومجموعة أخرى من الأنوف التي استخدمت لصبّ الزيت أو الماء المغليين على الأعداء المهاجمين عند أسفل البرج.

ويمكن الدخول إلى البرج من خلال باب في القسم السفلي منه وهو الفتحة الوحيدة في الطابق الأرضي وذلك لحماية البرج من أي اعتداء أو تسلّل. ويوجد في الطابق الأرضي الذي يبلغ ارتفاعه حوالي ستة أمتار درج حجري يلتف مع الجدار الداخلي ويصل إلى الطابق الأول الذي يبلغ ارتفاعه حوالي ثلاث أمتار. وتوجد في هذا الطابق فتحات



24 مقطع طولي – برج الطلاع

للبنادق وفتحات أخرى للمراقبة وليس فيه درج يوصل إلى السطح فاستعيض عنه بفتحة مربعة الشكل تؤدي إلى السطح بواسطة سلّم خشبي. أما السطح وهو الطابق الأخير، فمفتوح إلى السماء وذو جدار يسمى "الواريش" بُني بارتفاع مناسب يسمح بحجب الرؤية وفيه فتحات للبنادق وأربعة أنوف تستخدم لصبّ الزيت أو الماء المغليين على رؤوس الأعداء.

وقد تبيّن بعد الفحص الأولي للمبنى ما يلي:

- **في السطح:**
  1. تضرّر دعامات الأرضية من خشب الجندل؛
  2. تمّ استخدام الإسمنت لإصلاح بعض الأضرار؛
  3. تدهور الأنوف الأربعة؛
  4. تدهور الملاط الداخلي ووجود تشقق في الجدران.



25

- **في الطابق الأول:**
  1. تدهور الدعامة الأساسية للسقف؛
  2. تشققات كبيرة في الجدران؛
  3. كتابات على الجدران؛
  4. استخدام الإسمنت لإصلاح بعض الأضرار.



26

- **في الطابق الأرضي:**
  1. تدهور دعامات السقف؛
  2. تشققات كبيرة في الجدران؛
  3. كتابات على الجدران؛

4. تدهور بعض الدرجات الحجرية.



27

أعمال الترميم:

بعد عمليات توثيق المبنى المعمارية ورسم الخرائط المعمارية من قبل وحدة تخطيط المباني التاريخية التابعة لإدارة التراث في دائرة الثقافة والإعلام أوكلت مهمة الدراسة الإنشائية وفحص التربة لشركة خاصة فقام فريق من المهندسين بمعاينة الجدران الحاملة والأساسات حيث تبيّن وجود هبوط في التربة المحيطة بالبرج مما أدى إلى حدوث تفسّخ في جدران الطابق الأرضي. كذلك تمّت معاينة السقوف الداخلية حيث تبيّن وجود تآكل للأخشاب الحاملة لبلاطة السقف بفعل النمل الأبيض. وقد تمّ تقديم تقرير اعتمدت عليه وحدة تخطيط المباني التاريخية لاتخاذ إجراءات حماية المبنى بواسطة حقن التربة المحيطة به بخلطة من الجير والرمل بنسبة 1:1 إلى عمق 50 سم تحت الأرض ممّا أدى إلى تقوية الأساسات وربط بعضها بالبعض الآخر وملء الفراغات. وقام فريق وحدة تخطيط المباني التاريخية بعد ذلك بأخذ عيّنات من الملاط والقصارة الداخلية والخارجية وعملوا بالتعاون مع مختبرات بلدية الشارقة على فحص العيّنات من حيث قوّة الضغط وقوّة الشدّ وأجروا اختبارات كيميائية وفيزيائية لمعرفة نسب مكوّنات الخلطة القديمة ونوعها وتحديد الشوائب الموجودة فيها. كذلك استعانت وحدة تخطيط المباني التاريخية بمختبرات لفحص العيّنات بواسطة أجهزة التحليل (X-ray Diffraction) و (X-ray Fluorescence) لمعرفة مكوّنات الخلطات. وقامت وحدة تخطيط المباني التاريخية بعمل خلطات بديلة من المواد المحلّية وتمّ فحصها في مختبرات بلدية الشارقة وجامعة الشارقة بغية التوصل إلى خلطة مطابقة للخلطة القديمة لاستخدامها في عمليات الترميم.

بدأت أعمال الترميم بتقوية الأساسات وإصلاح التفسخات حيث تمّ تنقير الجدران الداخلية والخارجية بشكل مخروطي حول التشققات ووضع حجارة مرجانية لربط الجدار وتقويته واستُخدم ملاط من الجير والرمل بنسبة 2:1. ثمّ عُمل على إزالة القصارة الداخلية والخارجية من الأماكن المتضررة وجرى حقن الجدران بملاط قوي من الجير والرمل بنسبة 1:1 وتمّ وضع طبقة أساس من الملاط على الجدران لتقوية الجدران وربط الأجزاء التي أزيلت القصارة عنها بالأجزاء الأخرى. ثم غُطّيت الجدران

بالقماش وتمّت عمليّة الترطيب. وفي هذه الأثناء اقتُلعت بلاطات أرضية الطابق الأول والطابق الثاني وجرى تكسيرها وغربلتها وغسلها وتنشيفها تحت الشمس وأضيفت إلى الرمل كحبيبات من الزلط (الركام) في صنع خلطات الأرضيات الجديدة المؤلفة من جير ورمل وصاروج بنسبة 1:2:1. وجرى إصلاح وتبديل الأخشاب المتضررة بفعل النمل الأبيض وتمّ نقعها بمادة البَوْرق (Borax) وطليها بمادة القطران. وقد تمّ صبّ الأرضيّات على مرحلتين من أجل ضمان صلابتها. وأضيف مزراب الماء في الطابق العلوي كما أضيفت العلاقات الخشبية في الجدران وأعيد بناء الأنوف. ثمّ جرى تلييس الجدران الداخلية بخلطة جير ورمل وصاروج بنسبة 1:2:1 في ثلاث طبقات: طبقة أساس (المذكورة سابقًا) وطبقتان أخريان كلّ واحدة منهما على حدة بسماكة 5 ملم. ثمّ وضعت طبقة رابعة لتشكّل التغطية النهائية وهي مؤلّفة من جير وصاروج بنسبة 2:1 وبسماكة 2 إلى 3 ملم. وجرى ترطيب كل طبقة برشّ الماء على قطع من القماش التي ثُبّتت على الجدران الداخلية لمدة أربعة أيام. أما الجدران الخارجية فقد تم تلييسها بالطريقة نفسها بخلطة جير ورمل وصاروج بنسبة 2:2:1 وترطيب كل طبقة بالطريقة ذاتها لمدة سبعة أيام.



28 وضع طبقة الاساس على الجدار الخارجي



29 حقن الجدران الخارجية



30 وضع طبقة القصارة الخارجية



31 وضع الحصير قبل عملية صب الارضية في الطابق العلوي



32 أثناء عملية الترميم



33 برج الطلاع قبل الترميم وبعده



34 قلعة الجاهلي – العين

2.1.3.1. قلعة الجاهلي في مدينة العين في إمارة أبوظبي:

تقع قلعة الجاهلي بالقرب من واحة هادئة في مدينة العين، وهي واحدة من المباني التاريخية الأكثر أهمية في الإمارات العربية المتحدة وقد شيّدت في أواخر القرن التاسع عشر لحماية الواحة الواقعة في العين. وقد تولّت هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة مشروع ترميم القلعة وتحويل جزءٍ منها إلى مركز للعرض والزوار، وهو أول مشروع قامت به في إطار إعادة تأهيل التراث الثقافي بإمارة أبوظبي. وقد اعتمد الترميم مبدأ الحفاظ على خصائص العمارة التقليدية ومميّزاتها، ووضع ضمن أهدافه الحفاظ على الهيكل الأصلي للقلعة وتقوية بنيانه. من هنا التزم القائمون على المشروع بالأساليب التقليدية في البناء وذلك باستخدام المواد الطبيعية التي اعتُمدت في بنائه مثل الطين وأوراق النخيل وجذوعه. وفي حالات عدّة أعيد استخدام المواد الموجودة ودمجها مع الطوب والملاط وإصلاح أجزاء من العناصر التاريخية في القلعة مثل جذوع النخيل والجدران وغيرها.

وإذ كان الهدف هو استخدام المبنى على مدار السنة وهو القائم في منطقة ذات مناخ صحراوي حيث ترتفع درجات الحرارة لتصل أحيانا إلى 45 درجة مئوية، فقد عُمل على تبريد المبنى بواسطة نظام يتمثّل في دمج أنابيب المياه المبرّدة في الجدران. وأضيفت نوافذ خشبية مزدوجة التزجيج. كذلك فإن استخدام المواد التقليدية مثل الطين وجذوع النخيل يساهم في تخفيض الحرارة بالوسائل الطبيعية بدرجة كبيرة ويؤدي إلى تقليص استهلاك الطاقة.

وقد بدأت المرحلة الأولى من عملية إعادة التأهيل في القسم الخارجي للقلعة، ووضعت دراسة لاستكمال إعادة التأهيل للحصن القديم والبرج. وكانت قد أُدخلت تغييرات في الجناح الشمالي للمبنى في أواخر ثمانينيات القرن العشرين كما تمّت إضافة ممرّات وأقيم مبنى ثالث. ونتيجة لدراسات وأبحاث حول القلعة وتاريخها أعيد المبنى إلى وضعه الأصلي وأزيلت الإضافات الحديثة العهد وأُغلقت الممرات. وقد قام بتنفيذ أعمال الترميم بالطرق التقليدية أو بإعادة استخدام المواد الأصلية فريقٌ من حرفيي الطين. واستُكمل المشروع بتطبيق الطلاء الطيني باليد بطريقة دقيقة جدا لإسباغ لمسة حديثة على النسيج التاريخي.










35 قلعة الجاهلي أثناء إعادة التأهيل وبعدها



بيت الشيخ سعيد آل مكتوم – دبي 36

3.1.3.1. بيت الشيخ سعيد آل مكتوم في إمارة دبي:

تم الانتهاء من إعادة تأهيل بيت الشيخ سعيد آل مكتوم في عام 1986. وقد أظهرت الصور التي قدّمها المهندسون المعماريون للمبنى وجود انهيار جزئي في أماكن مختلفة منه. وقد اقترح الخبراء الاستشاريون خطة كاملة لإعادة بنائه بشكل تام استنادا إلى مسوح أجريت في عام 1980 وكذلك ما توفّر من صور ومستندات. وتضمّن العمل الحفاظ على السور الخارجي وتوفير الخدمات الحديثة (الكهرباء، وتكييف الهواء، وإمدادات المياه والصرف الصحي) واستبدال النوافذ والأبواب بأخرى مطابقة للأصل حديثة الصنع.

وقررت البلدية إثر ذلك الاستفادة من هذا المبنى وتحويله إلى متحف للوثائق وصور من العمارة التقليدية. فتمّ تقسيمه إلى تسعة أجنحة، أحدها يوثّق عملية الحفظ قبل الترميم. وتم تكريس جناح آخر للصور الفوتوغرافية لعائلة آل مكتوم بخاصة منها تلك المرتبطة بحياة الشيخ سعيد، ومشاهد من البلدة القديمة. ويشتمل جناح آخر على تاريخ مدينة دبي من خلال الصور التي التقطها عدد من زوّار المدينة تضمّنت صورًا جوّية تبرز التنمية الحضرية والتخطيط للمدينة. وخُصص جناح آخر للعلاقة مع البحر الذي شكّل موردًا اقتصاديًا أساسيًا لسكان دبي، وتضمّن أمثلة عن السفن المحلية التي كانت تُستخدم حينذاك وأجهزة الغوص على اللؤلؤ وصيد الأسماك وبناء السفن. ويعرض جناح آخر صورًا فوتوغرافية للمباني وأنماط الحياة في المدينة بعد عام 1960، وجناح آخر لصور من الحياة الاجتماعية والنشاط التجاري والاحتفالات الدينية والاجتماعية التقليدية.

كانت بلدية دبي التي تولّت ترميم بيت الشيخ سعيد آل مكتوم للمرة الأولى قد قامت بإجراء مسح توثيقي كامل للمنزل قبل هدمه. وحُفظت أثناء عملية الهدم التي جرت بدِقّة بالغة موادَ البناء التي أعيد استخدامها في إعادة بنائه بشكل كامل. وكان قد اتُخذ قرار إعادة البناء بسبب الوضع المعماري والإنشائي المتردّي للمبنى وتمّ بناء منزل جديد من الخرسانة المسلحة واستخدمت فيه بعض الحجارة

المرجانية التي كانت بالمنزل الأصلي. ونُفّذت نسخ من قطع الديكور والمشغولات الخشبية والدعائم الهيكلية مطابقة للأصل.

وقد حُفرت الأساسات بعمق متر واحد وعرض 60 سم، وبُنيت الجدران من الحجر المرجاني والكلس أو الصاروج. ووُضعت أحجار الفاروش كألواح بين الأعمدة الرئيسية رُبطت وحداتها بملاط مكوّن من الجير والجبس. كما استخدم الطين الأحمر المستورد من عُمان مع السماد والماء لتكوين الصاروج، وطُلي على الأسطح لخاصيته العازلة لتسرّب المياه. وفي الطوابق العليا تم تقليص سماكة الجدران لتكون أخفّ وزنًا ولتوفّر مساحات أكبر. وقد جرى تركيب الأبواب والنوافذ واللوحات الزخرفية، واستخدم الجندل في بناء الملاقف أو البارجيل وشكّل دعائم للأبواب والنوافذ. وتألفت السقوف من جريد النخيل وحصائر سعفه وأعواد الخيزران التي تمّت تغطيتها بخليط من الطين والجير والحجارة الصغيرة.








37 بيت الشيخ سعيد أثناء إعادة التأهيل وبعدها

2. الباب الثاني:

ممارسات الحفاظ

















1.2. مقدمة

إن الهدف الرئيسي من إعداد هذا الكتيب هو تأكيد أهمية صون التراث الثقافي والحفاظ على المشهد الحضاري الضارب في القِدم في الإمارات العربية المتحدة للأجيال القادمة. وتعدّ هذه الأسس التوجيهية التي يتضمنها إحدى الخطوات الكثيرة التي تقوم بها جهات محلّية عِدّة لتحقيق هذه الغاية فتُحفظ ملامح تقليدية تاريخية لا يمكن استردادها إذا فُقدت.

إن ما سيم عرضه من توصيات واجبة الاتّباع في مشاريع الحفاظ على التراث الثقافي، وهي تستند بشكل رئيسي إلى المبادئ التوجيهية المعتمَدة دوليّا من المجلس الدولي للمعالم والمواقع (ICOMOS) –انظر الملحق–، والمركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية (ICCROM)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)، بالإضافة إلى ملاءمتها مع ما يتناسب مع المنطقة والتجربة المحلية. كما أنها تلتزم بمعايير الحفاظ المعتمَدة في الممارسات الأحدث عهدا في هذا المجال وتسعى إلى تعريف المؤسسات المحلية في الإمارات العربية المتحدة على تلك الممارسات وحثّها على اتباع المعايير العالمية في الحفاظ على التراث الثقافي.

إن الالتزام بهذه المبادئ التوجيهية يجنّب المواقع الثقافية ما يمكن أن يلحقها من ضرر لا سبيل إلى إصلاحه. فالممتلكات الثقافية مورد غير متجدد، وصونها أمر أساسي ليس حفظًا للتاريخ فحسب بل هو مكسَب للمستقبل ومورد اقتصادي وعامل توازن اجتماعي وتعزيز للروح الوطنية عبّر عنها المرحوم الشيخ زايد بن سلطان بن زايد آل نهيان أصدق تعبير بقوله: "أمة بلا ماضٍ بلا حاضر ولا مستقبل." ولا شكّ أن الطريق المثلى لحفظ الماضي هو الحفاظ على أصالته ما أمكن، ويكون ذلك باتباع ممارسات الحفاظ المناسبة والصحيحة.

إن أول مبدأ ملزِم في الحفاظ يتمثّل في وضع الدراسات الأولية عن الممتلك أو الموقع الثقافي ومحيطه يُتخذ على أساسها قرار بشأن نوعيّة التدخّل ودرجته ويُحدّد الهدف منه. وتعتمد نوعيّة التدخّل في مشروعات الحفاظ على البحث والتوثيق السابق للموقع/ الممتلك الثقافي ودراسة ما يمكن أن يكون للمشروع من سلبيّات وما ينشأ عنه من إيجابيّات وكذلك احترام المواد والأشكال والتقنيات التقليدية الأصلية في الموقع/الممتلك الثقافي.



38 تدعيم وتقوية بيت طيني – العين

وسيتمّ التطرّق ضمن كلّ قسم من هذا الباب لممارسات الحفاظ المتنوّعة من حيث التعريف والإجراءات والتوصيات المقترحة وكذلك ما يجب تجنّبه من الممارسات.

2.2. البحث والتوثيق:

1.2.2. مقدمة:

إن التراث الثقافي هو أحد المصادر الرئيسية لذاكرة الشعوب لما ينطوي عليه من جوانب اجتماعية واقتصادية ودينية وسياسية فضلاً عن أهميته التاريخية والفنية والمعمارية. لذا، فإن الحفاظ على هذه الرواية بجوانبها جميعًا ينقل للشعوب المعتقدات والطقوس والأخلاقيات التي صاحبت بناء الممتلك الثقافي. ومن هنا، فإن توثيق المواقع التراثية والممتلكات الثقافية يجب ألا ينحصر في توثيق الموقع أو الممتلك نفسه بل يجب أن يشمل البحث في الأدبيات حول ما ينطوي عليه هذا الموقع من معانٍ.

ويُعرَّف التوثيق بأنه تسجيل للمعلومات المحفوظة والمتوفرة لموقع تراثي أو ممتلك ثقافي ما. وإن إجراء التوثيق يعني الجمع المنهجي للسجلات وأرشفتها بغرض الحفاظ عليها للمستقبل. أما المعلومات المتوفرة عن التراث فتشمل التسجيلات الممنهجة والمتكاملة والتوثيق وإدارة المعلومات، وينبغي ألاّ يُكتفى بإجرائها قبل البدء بمشروع الحفاظ على موقع أو ممتلك معيّن بل يجب أن تستمر خلال القيام بعملية الحفاظ وبعد الانتهاء منها. وتشكّل هذه المعلومات أساس المتابعة وإدارة الموقع أو الممتلك وصيانته وتمثّل الطريقة الوحيدة لنقل المعرفة إلى الأجيال القادمة.

2.2.2. طرق التوثيق والبحث ومستوياته:

يشكّل التسجيل والتوثيق والبحث وإدارة المعلومات أدوات فعالة للتخطيط ولاتخاذ القرار. وبالإضافة للتعريف والوصف العام يجب توثيق كيفية القيام بعمل معين، والأسباب من وراء إجرائه والجهة القائمة عليه. والأهم من ذلك هو أن تكون هذه المعلومات متاحة لجميع الجهات المسؤولة عن التراث الثقافي وإدارته والحفاظ عليه. لهذا من الضروري تأسيس أنظمة وسياسات من أجل إجراء تسجيل وتوثيق سليمَين وادارة فعالة لهذه المعلومات من خلال لوائح الجرد والكتيبات والأدوات الأخرى. ويشمل توثيق التراث الثقافي المبني جميع الجوانب المادية والمعنوية وحتى الرمزية للموقع أو الممتلك من خلال جهد عمل متكامل يشترك فيه المختصون بالحفاظ والترميم والآثاريون والفرق الهندسية وعلماء الاجتماع ومديرو المدن والباحثون في مجالات الموروث الشعبي بل حتى سكان المدينة جميعا.

يتمّ التوثيق بصورة عامة على ثلاثة مستويات:

- **المستوى الأول:** توثيق البيئة المحيطة بالممتلك أو الموقع؛
- **المستوى الثاني:** توثيق الممتلك أو المبنى ذاته؛
- **المستوى الثالث:** توثيق تفاصيل عناصر الممتلك أو المبنى.

أما ادوات التوثيق فيجب ألا تقتصر على الرسم الهندسي، بل يجب أن تشمل أيضًا التصوير الفوتوغرافي وتصوير الفيديو والتسجيلات الشفوية حيث أنها تحفظ الجوانب الرمزية وغير المادية للتراث الثقافي.

3.2.2. خطوات التوثيق:

توصيات لخطوات توثيق التراث الثقافي المبني في الإمارات العربية المتحدة:

- التعرف على مصادر المعلومات التاريخية عن الممتلك/المبنى: بحث في

التطوّر العمراني للموقع والمجموعات التي أنشأته أو سكنته أو أدارته؛

- جمع وتحليل الخرائط التاريخية للممتلك/المبنى ومقارنتها مع الوضع القائم للممتلك/المبنى ووظيفته؛
- زيارات تعريفية للممتلك/المبنى لجمع أكبر قدر ممكن من البيانات عنه وظروف محيطه بواسطة الرسم الهندسي والتصوير الفوتوغرافي وغيرها؛
- التوثيق الدقيق للموقع ومبانيه وإعداد فكرة الحفاظ وأهداف المشروع: التوثيق التفصيلي يحدّد بالإضافة إلى الشكل الهندسي والمعماري للموقع مواد البناء وطرق تنفيذ العناصر المعمارية وحالتها وخصائص المواد المستخدمة، مما يساعد على تحديد أساليب التعامل مع كل عنصر ومادة على حدة بالإضافة إلى كلفة المشروع؛
- توثيق أنواع مواد البناء كالحجر بأنواعه والطوب والخشب والزجاج وغيرها؛
- إعداد مخططات تقييم للحالة الإنشائية والفيزيائية للممتلك/المبنى التي تشمل توثيق الأضرار ومظاهر التلف كالشقوق والعيوب والهبوط وتلف المواد والرطوبة وظهور الأملاح والنباتات والحشرات وغيرها.

4.2.2. التشخيص:

بعد الانتهاء من مراحل التوثيق والبحث جميعًا تأتي مرحلة التشخيص، وهو خطوة هامة ينبغي أن تسبق أية عملية حفاظ على مبنى أو ممتلك ثقافي. والتشخيص هو تصنيف للبناء وفقًا لحالة تدهوره و يحدّد سبب تضرره ومداه ويكشف إن ثمّة حالات ملحّة تستلزم التدخّل.

إن الدراسات المتعددة الاختصاصات التي تمّ إجراؤها خلال عملية التوثيق تسمح بتحديد فرضيّات حول طبيعة الضرر. كما أن البحث التاريخي يُغني سبل اختيار طريقة الحفاظ أو الترميم أو الصيانة الصحيحة ويقدّم أفضل الحلول الاقتصادية والتقنية والاجتماعية بالإضافة إلى المحافظة على الأرث الثقافي المبني.

هذه الدراسات تشمل الدراسات التاريخية والتوثيقية وتحليل البناء والإنشاءات والاختبارات على الموقع وفي المختبر. وتتمثّل الدراسة التاريخية في تجميع أي مخطط أو صورة أو مستند من المالكين أو الدوائر الحكومية تصف تقسيم المبنى/الممتلك، ومواد بنائه والبيئة المحيطة به. أما الدراسات الاجتماعية والاقتصادية فتظهر إمكانية استخدام المباني/الممتلكات الثقافية في الوقت الحالي من أشخاص غير مالكيها الأصليين، وهذا ينقل صورة عن نموّ المناطق التقليدية وكيفيّة تطوّرها الاجتماعي الذي يؤثّر بدوره بشكل مباشر في حالة المبنى/الممتلك الثقافي.

إن المسح البياني والهندسي، ومسح الأضرار والمواد المستخدمة والمنشآت وتقنياتها، ومسح المحيط والعوامل المؤثرة في الممتلك/المبنى، ومن ثم التحقق من الأضرار وأسبابها وإجراء التجارب اللازمة كافة في الموقع أو في المختبر وتحليل هذه البيانات يساهم في القيام بتشخيص جيّد من شأنه تحديد أسباب الأضرار وإيجاد الحلول المناسبة. أما طبيعة التدخّل ودرجته فيتمّ اتخاذ القرار بشأنهما بما يتناسب مع درجة التدهور والوضع الحالي للمبنى/الممتلك الثقافي.

3.2. التخطيط وإدارة المواقع الثقافية

1.3.2. مقدمة:

ليس التخطيط بحد ذاته هدفا بل هو وسيلة للحفاظ على المواقع الثقافية وتعزيز المجتمعات المحلّية. أما الإدارة فهي الأداة التوجيهية للقيام بعملية التخطيط للمواقع الثقافية أو الطبيعية أو الأثرية، وما يشملها من مبانٍ ومناظر طبيعية وقطع أثرية.

إن الهدف الرئيسي لإدارة المواقع الثقافية هو الحفاظ على قيمتها المادية لكونها تشكّل جاذبا سياحيا هاما في الإمارات العربية المتحدة. ولا ريب في أن استغلال المقوّمات التراثية بشكل فعّال في البلاد يدعم نموّها الاقتصادي ونسيجها الاجتماعي. وحيث أن التراث مصدر غير متجدد، يتحتّم أن يضمن أيُّ مشروع يهدف إلى زيادة الدخل القومي الحفاظَ على أصالة التراث وسلامته وذلك عبر إدارة دقيقة وسليمة لمعالمه.

وغنيّ عن القول إن المواقع التراثية ليست معزولة عن محيطها، فهي موجودة ضمن محتوى بيئي واجتماعي وإداري واقتصادي واسع. من هنا فإن القوانين والأنظمة والأطر المؤسساتية والتطوّر العمراني والنموّ الحضري والمناظر الطبيعية كلها ذات تأثيرات يمكن أن تكون سلبية أو إيجابية على تلك المواقع. ويستلزم ذلك أن توضع خطة إدارية متكاملة لحماية المواقع التراثية وأن تُستخدم مواردها على أفضل وجه.

ولا يقلّ أهمية عن ذلك العملُ على الارتقاء بوعي المجتمعات المحلية بأهمية التراث الثقافي وإشراكها في إدارته وهما يؤديان إلى زيادة مساهمتها بالحفاظ على المواقع التراثية ودعمها. كما أن الإدارة الصحيحة تغرس الإحساس بالملكية

العامة لهذه المواقع وهو ما يشجّع المستثمرين المحليين على إطلاق مشروعات مرتبطة بالموقع تحقق مردودًا ماديًا بشرط عدم المساس بقيمته التاريخية والأثرية والمعمارية.

2.3.2. المشاهد الطبيعية الثقافية والتخطيط الحضري/الاقليمي:

إن المشاهد الطبيعية الثقافية هي ممتلكات ثقافية خاصة تمثل العمل المشترك بين الإنسان والطبيعة. وهناك عدة أنواع من المشاهد الطبيعية الثقافية، منها المشاهد التي تم تصميمها وتنفيذها بشكل متعمد من قِبل الإنسان كالحدائق، والمشاهد التي تطوّرت نتيجة متطلّبات دينية أو ظروف اجتماعية أو اقتصادية أو غير ذلك.

إن التخطيط الإقليمي يتجاوز حدود الموقع أو الممتلك ذاته ليشمل منطقة كاملة تحيط به وقد تتجاوز في بعض الأحيان حدود الدولة الواحدة. ولوضع هذا التخطيط ينبغي إعداد خطة إدارة متكاملة تتضمّن إلى جانب الحماية والحفاظ والصيانة والترميم وإعادة التأهيل، السياحةَ والمشاركة المجتمعية والمحلية والاقتصاد الوطني والإقليمي والتجارة.

توصيات لوضع تخطيط حضري متكامل للمشاهد الطبيعية الثقافية في الإمارات العربية المتحدة:

- إعداد دراسة لتحليل وتعريف المشاهد الطبيعية الثقافية لتحديد هوّية كل موقع وقيمه وإمكاناته؛
- سنّ القوانين والأنظمة لحماية المشاهد الطبيعية الثقافية والتنسيق بين جميع المؤسسات المسؤولة عن التراث في الدولة؛
- دعم الوعي والتعليم والتدريب للمجتمعات الذي يساهم في حماية المشاهد الثقافية بشكل مباشر؛
- إعداد خطة إدارية متكاملة تشمل جوانب متعدّدة وتشرك جميع المؤسسات والمجتمعات المحلية بإدارة هذه المشاهد الثقافية على أن يتمّ تحديد جهة معيّنة واحدة مسؤولة عن تنسيق الخطة وتنفيذها وقيادتها؛
- اتباع نهج حماية يأخذ بعين الاعتبار العلاقات بين المجتمعات الإنسانية والبيئة الطبيعية؛
- إيجاد توازن بين التطوّر الاقتصادي والاجتماعي والسياحي وحماية المشاهد الثقافية؛
- دعم التعاون الدولي والإقليمي ومراعاة المبادئ الموصى بها من قِبل المؤسسات العالمية المعنيّة بالتراث.

3.3.2. إعادة الإحياء الحضري:

إن إعادة الإحياء الحضري للمدن التاريخية يدمج بين الحفاظ على التراث الثقافي والحضري (آثار، أحياء تاريخية، مدنية أو ريفية، وأنماط ثقافية مادية وغير مادية)، مع الأخذ بعين الاعتبار التنمية الاقتصادية ودعم المشاريع المعتمدة على السياحة الثقافية بالإضافة إلى تحسين ظروف الحياة للمقيمين بالمنطقة.

وبالرغم من وجود عدد كبير من المبادرات لإعادة إحياء المدن القديمة في الإمارات العربية المتحدة، إلا أن غالبية هذه المدن تواجه تحديات متعددة تتعارض مع عملية إعادة الإحياء. فحتى الآن لم يتم دمج مفهوم التراث الحضري والحفاظ عليه وإدارته ضمن عمليات التخطيط والتطوير. وفي حال وجود بعض القوانين الخاصة بالتراث الحضري فمن المهم تنفيذها كي تتحقق النتائج المرجوّة.
ولإعداد مخطط إعادة الإحياء ينبغي البدء بوضع دراسات لضمان نجاح المشروع وحُسن تنفيذه. وتشمل هذه الدراسات ما يلي:

- توثيق وتحديد المنطقة على الخرائط مع تعيين العلامات المميزة فيها والمسارات ونقاط التجمع؛
- توثيق مخططات البنى التحتية والخدمات والمشاريع الحالية أو تلك المدرجة ضمن خطط مؤسسات الدولة، وحركة سير السيارات والمشاة والخدمات والمواقف؛
- دراسة التطوّر التاريخي للمنطقة وتحديد خصوصيتها مما يعطي مؤشرات عن طبيعتها الثقافية والاقتصادية والعمرانية وتوجهات نموها والعوامل المهددة لتراثها؛
- تقييم دور المباني التاريخية وتصنيفها حسب أهميتها وحالتها الإنشائية وإجراء مسوحات للأنماط العمرانية للمباني وتفصيلاتها؛
- وضع دراسات اجتماعية لتوضيح النشاط الاقتصادي لسكان المنطقة ومستوى الدخل والحالة التعليمية، وكذلك دراسات متعلّقة بالنشاطات التراثية كالحرف التقليدية؛
- تحديد المحاور التجارية وسبل إيجاد التوازن بين طبيعة المناطق السكنية منها والتجارية ووضع مخطط لتحديد أولويات الخدمات في المنطقة؛
- دراسة نسب البناء مع المواقع المفتوحة والمسطحة للمساعدة في وضع القوانين اللازمة لأية إضافات جديدة.

أما مخططات إعادة الإحياء والحفاظ على المدن التاريخية والتي تعتمد على نتائج الدراسات السابقة، فتشتمل على الأمور التالية:

- عمليات الحفاظ وإعادة الإحياء للمباني التراثية؛



39 فعاليات شعبية في قلعة الجاهلي – العين

- حماية النسيج العمراني بواسطة تقسيمات الأراضي وشبكة الشوارع؛
- احترام طبيعة الفراغات التاريخية وخصائص الشوارع وعدم شقّ شوارع جديدة ينتج عنها هدم مبانٍ تراثية؛
- وضع تصوّرات عمرانيّة شاملة لمحاور الحركة وسبل التعامل مع الأراضي الخالية وإمكانية تصميمها بطريقة تساعد في تعزيز النشاط الاقتصادي بصورة تلائم الطبيعة التراثية للمنطقة؛
- تحسين ممرات المشاة ومناطق سير المركبات بما يتناسب مع المنطقة؛
- وضع محددات معمارية لأي مبنى جديد من حيث الارتفاع ومواد البناء والتصميم المعماري؛
- إشراك المجتمعات المحلية واطلاعها على القرارات الجديدة.

إن للمدن التاريخية في الإمارات العربية المتحدة إمكانات كبيرة للتطوير، ويُقترح الاسترشاد بالتوصيات التالية عند إجراء عمليات لإعادة الإحياء الحضري:

توصيات قصيرة المدى:

- إعداد تقييم نقدي لوضع جهود إعادة الإحياء في كلّ منطقة بغرض تفادي ما سبق من أخطاء ورفع نسبة النجاح في المستقبل؛
- تحديث القوانين والأنظمة المعنيّة بحماية المناطق التاريخية بخاصة منها تلك المتعلقة بمتطلبات تطوير خطط إدارية للمواقع المرشحة أو المحتمل ترشيحها للتسجيل في قائمة التراث العالمي لليونسكو أو تلك المسجلة فيها؛
- تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات للجهات المعنيّة بإعادة الإحياء الخاصة منها والحكومية؛
- تشكيل هيئات على المستوى الإقليمي لكل إمارة لتأمين التنسيق بين المؤسسات ذات الصلة؛
- المبادرة بإعداد برامج صيانة دورية ووقائية؛
- إدارة حملات توعية للمجتمع المحلي وبرامج تدريب وتأهيل للعاملين بمجال التراث الثقافي.

توصيات متوسطة المدى:

- ترويج وتشجيع الخدمات متعددة الاستخدامات بالإضافة إلى إقامة المواطنين بالمدن التاريخية؛
- دمج إعادة إحياء المنطقة مع تطوير البنية التحتية وتحديثها؛
- المبادرة بتنفيذ مشاريع نموذجية تجريبية؛
- تعزيز التعاون الدولي وتقوية الروابط بين المختصين من مناطق مختلفة بالعالم.

4.3.2. إدارة المواقع:

إن سياسة التراث العالمي الحالية تلزم المواقع التراثية المسجلة في قائمة التراث العالمي أو المرشحة للتسجيل فيها أن تخضع لخطة إدارة متكاملة. إن هذه الخطط مهمة أيضًا لوضع أية خطة رئيسية للمدن التاريخية وذلك بهدف المراقبة والمتابعة لحماية القيمة التراثية للموقع.

إن إدارة المواقع التراثية لا تقتصر أهميتها على زيادة الدخل في تلك المواقع الناتج عن ارتفاع أعداد الزوار بل تهدف إلى زيادة وعي المجتمعات المحلية بقيمة هذا التراث والحاجة إلى استمرارية وجوده واستخدامه والحفاظ عليه. إن خطة الإدارة يجب أن لا تقتصر على الاعتماد على أهمية الموقع التاريخية، بل يجب أن تكون شمولية تنطلق من مبدأ معرفة الجهات المهتمة بالموقع والأسباب وراء هذا الاهتمام.



40 متحف الشارقة للتراث

إن زوّار المواقع تتعدد قيمهم واهتماماتهم وأسباب زيارتهم، وبالتالي فإن تحقيق توافق بين توقعات الزوّار وتجربة زيارتهم الفعلية يشكّل تحديًا ينبغي على خطة الإدارة أن تتناوله بدقة. كذلك يجب احترام قيم المجتمع المحلي وانعكاسات هذه الخطة عليه. من هنا لابدّ أن يُراعى التنسيق بين الفوائد التي ستعود على المجتمع المحلي والمشاريع الجاري تنفيذها إلى جانب فهم معنى الموقع وإدراك قيمته حتى لا تُواجه تلك المشاريع باعتراض السكان المحليين وعدم تعاونهم في إنجاح خطة الإدارة والحفاظ على الموقع.

إن خطة إدارة المواقع يجب أن تشمل البيئة المحيطة به من خلال فهم متكامل يتضمن حماية القيم المادية وغير المادية للموقع المحلي وتطلّعات الزوار والحفاظ والصيانة وإعادة التأهيل والترميم والعرض والترويج فضلا عن تحقيق التوازن بين

القيمة المادية للموقع والفائدة المرجوّة للمجتمع المحلي وكذلك احترام تنوّع الثقافات وتعدّد القيم. ولتحقيق هدف إنجاز خطة ناجحة يُقترح اتباع الخطوات التالية:

- تعريف طبيعة كلّ من الموقع والمحيط وخصائص كلّ منهما ووضع بيان أهمية الموقع؛
- تحديد أهداف مبدئية تشمل تصورًا أوّليًا لاستخدام الموقع بعد إنجاز الخطة؛
- تعيين لجنة أو جهة مسؤولة عن إدارة الموقع تتكوّن من جهات ومؤسسات حكوميّة وأفراد من المجتمع المحلي؛
- تطوير رؤية شمولية تحدد النتائج المتوقعة؛
- تحديد المصادر البشرية والمادية المتوفرة لإجراء عملية الحفاظ؛
- وضع تحليل لنقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات التي يمكن أن تواجه الخطة؛
- تطوير برنامج عمل يعتمد على ما سبق وضعه من دراسات وخطوات عمل؛
- التحقق من واقع تماشي الخطة مع متطلبات البيئة المحيطة، ومدى مواءمتها لرؤية المجتمع المحلي، وإمكانات تنفيذها من خلال الشركاء والجهات المسؤولة، وأخيرا من مرونتها وقابلية تعديلها بحال تغيرت الأولويات والظروف؛
- تقييم مستمر للإجراءات المتخذة بما يتناسب مع بيان أهمية الموقع.

4.2. الحفاظ والترميم

1.4.2. مقدمة:

الحفاظ هو الإجراءات المتخذة بهدف الإبقاء على الوضع الراهن للمبنى لضمان استمرار وجوده. وتشتمل إجراءات الحفاظ على عمليات الإصلاح والتصدّي لعوامل التدهور البيئي والإنشائي ومعالجتها.

إن للإمارات العربية المتحدة تجربة رائدة في الحفاظ على التراث الثقافي كما أنها استفادت من التجارب العالمية في الحفظ. بالرغم من ذلك فإن بعض الأعمال تحتاج إلى تركيز أكبر في الحفاظ على أصالة المصدر وقيمه الثقافية، في حين أن الارتباط بين عمليتي الحفظ والإدارة موفق إلى حدّ بعيد.

2.4.2. أنواع الحفظ:

ينقسم الحفظ إلى نوعيْن أساسيين من حيث علاقته بالمادة الأصلية للممتلك/ الموقع الثقافي وهما:

- **الحفظ الوقائي (السلبي):** يتمثل بالحفاظ على الممتلك الثقافي من دون إضافة أو إزالة لأي جزء من مكوّناته الأصلية. ويتمّ تحقيق ذلك بمراقبة عناصر البيئة الخارجية المحيطة بالممتلك التي تسبب تلفه ومحاولة الحدّ من تأثيرها عليه أو إيقافه. وتتضمن عناصرُ البيئة الحرارةَ والأوكسجين والغبار والضوء والأحياء بأنواعها وتأثيرات الإنسان. أما درجات الحفظ التي تندرج تحت نوع الحفظ الوقائي فهي: الحماية والصيانة ومراقبة الوضع الداخلي والبيئة الخارجية للممتلك.



41 بيت بن هادي الدرمكي – العين



42 بيت عبدالله بن سالم الدرمكي – العين



43 بيت بن هادي الدرمكي – العين

- **الحفظ التدخلي (الإيجابي)**: يتمثل بإزالة عوامل التلف كالرطوبة والأملاح الذائبة والمركّبات الكيميائية لإيقاف عملية التلف، وإضافة مواد جديدة من مثبّتات ومقوّيات لدعم الممتلك واستخدام مواد لتدعيمه. ومن الضروري في تنفيذ عمليات الحفظ أن تكون المواد المستخدمة قابلة للانعكاس (أي يمكن إزالتها عن الممتلك من دون إحداث أضرار فيه). أما في حال عدم وجود أي حل آخر فمن الممكن استخدام مواد أقرب ما تكون إلى المواد القابلة للانعكاس حتى لا يتم فقدان الممتلك بأكمله. أما درجات الحفظ التدخلي فهي الترميم والتقوية الإنشائية وإعادة التركيب أو البناء.



44 متحف الشارقة للتراث







45 ترميم مباني مختلفة في قلب الشارقة

1.2.4.2. الحفظ الوقائي والصيانة:

مقدمة:

في بادئ الأمر لابدّ من تأكيد مبدأ أهمية الوقاية وممارساتها. إن تعيين الأضرار بالوقت المناسب وتصحيحها يجنّب التكبّد بأضرار لاحقة، ويحافظ على العناصر الأصلية، ويساعد على المدى البعيد في وضع تخطيط أفضل للممتلك، ويقلل من تكلفة الصيانة. من هنا ينبغي توفير بدائل معاصرة للممارسات التقليدية أثبتت أنها تدعم بقاء التراث حيًّا.

وتجدر الإشارة إلى أهمية التمييز ما بين ترميم المواقع الأثرية وترميم التراث المبني المسكون، حيث أن الأخير هو تراث حيّ يتطلب اهتمامًا خاصًا بسبب علاقته بالمحيط. ويوجد حاليًا في الإمارات العربية المتحدة بعض الأنظمة التي تعتمد وجودَ مؤسسات مسؤولة في مناطق محددة مكلّفة بفحص المواقع التراثية ومتابعتها وإجراء ما يلزمها من الصيانة. ويوصى باتباع هذا النظام الفعّال في مناطق البلاد كافة وتبنّي طرق معيّنة لإجراء المراقبة والصيانة الدورية والتصليحات للممتلكات والمواقع الثقافية.

كما أن هناك توصيات عامة يجب تطبيقها خلال القيام بمشاريع الحفظ والصيانة، وينبغي تطويعها لملاءمة كلّ حالة على حدة. ولابدّ لضمان فعاليتها من إيجاد تنسيق تامّ لجهود جميع المؤسسات والجهات الفاعلة.

- **الحفظ الوقائي والصيانة:**
  - يتبع سياسات واستراتيجيات الحفظ؛
  - يستهدف تهيئة معينة تتلاءم مع الاحتياجات والموارد المتوفرة؛
  - يشكل جزءًا من التنمية المستدامة؛
  - يستدعي بعدًا اجتماعيًا ضروريًا يخدم سكان المنطقة؛
  - يتطلب خطط صيانة ومصادر مالية داعمة كافية لإتمامه؛
  - يستلزم وضع قوائم جرد وتوثيق للأعمال؛
  - ينبغي توجيهه بغرض تكييف المباني التراثية لخدمة الاحتياجات الحديثة لتحقيق إعادة تقييم ناجحة لها؛
  - يشترط تدخل الحكومة ومشاركة السكان المحليين في مراحل المشروع كافة.

- **المنهجية والأدوات والتقنيات:**
  - ينبغي الحفاظ على نهج متعدّد التخصصات ومتكامل يقوم على "التحليل والتشخيص والعمل ومتابعة التحليل"؛
  - الهدف هو تحقيق توازن بين تكلفة التدخل والنتائج المتوقعة.



46 حصن فلج المعلا – أم القيوين

أما المنهجية العامة في عملية الحفاظ على التراث الثقافي فتعتمد على الخطوات الأساسية التالية:

- الدراسة البيئية الفيزيائية للمصدر الثقافي كدراسة الموقع والمناخ والمصادر المائية والبيئية الطبيعية والبيولوجية في الماضي والحاضر؛
- توثيق الممتلك/الموقع الثقافي؛
- تحديد القيم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية؛
- تحليل عوامل التلف وتحديد عناصره وأسبابه؛
- وضع خطة وتصميم للحفاظ على الممتلك/الموقع الثقافي والقيام على أساسها باختيار نوع الحفاظ وأفضل درجاته للحالة القائمة؛
- البدء في تطبيق خطة الحفاظ من قبل مهنيين متخصصين ويفضل أن يتم ذلك تحت إشراف الجهة التي وضعت خطة وتصميم الحفاظ؛
- توثيق خطوات التنفيذ لخطة الحفظ والتوثيق بعد إنهاء أعمال الحفظ؛
- إعداد خطط للتعامل مع الممتلكات/المواقع في الحالات الطارئة؛
- إعداد نظام للمساعدة المعمارية والتقنية من خلال نشر أدوات تنفيذية وكتيبات صيانة وترميم ولوحات توضيحية للحلول والأعمال الممنوعة.



- فهم الشكل الخارجي للممتلك/الموقع الثقافي وكيفية مساهمته في قيمته التراثية؛
- إدراك مبادئ التصميم المستخدمة من قِبل المصمم الأصلي للمبنى أو مَن شيّده، وأية تغييرات طرأت على شكله الخارجي عبر الزمن؛
- توثيق الشكل الخارجي للمبنى قبل التدخل، بما يشمل الشكل والكتل وضوء الشمس ووسائل التهوئة الطبيعية؛
- تقييم حالة الممتلك/الموقع الثقافي قبل البدء بعملية التخطيط لتتناسب مع الهدف من المشروع والوضع العام؛
- حماية وحفظ جميع عناصر الممتلك/الموقع الثقافي خلال أعمال الصيانة الدورية أو الموسمية؛
- الحفاظ على الشكل الخارجي من خلال الحفاظ على النسب واللون والكتل، وكذلك العلاقات المكانية (spatial relationships) مع المباني المجاورة؛
- دعم وتثبيت العناصر المتدهورة في الممتلك/الموقع الثقافي باستخدام التدعيم الإنشائي الضروري والحماية من العوامل الخارجية كالعوامل الجوية؛
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عنصر السلامة بالموقع لحين القيام بأعمال الحفاظ؛
- توثيق جميع التدخلات التي تؤثر على الشكل الخارجي والتأكد من أن الوثائق متاحة للمسؤولين عن التدخلات في المستقبل.



- تغيير الطابع التاريخي للموقع/الممتلك الثقافي وأصالته، مثل هدم أو إعادة بناء جزء كبير من المبنى وهو ما يُعدّ بناء نسخة طبق الأصل عنه وليس عملية حفاظ له؛
- إجراء التدخل الذي يؤثر على الشكل الخارجي للمبنى من دون توثيق الوضع القائم للممتلك ذاته والمنطقة المحيطة به؛
- إزالة العناصر المتدهورة التي يمكن أن يتم تصليحها و/أو تدعيمها.

2.2.4.2. الترميم:

هو إعادة الممتلكات/المواقع الثقافية إلى الشكل الذي كانت عليه في وقت معيّن من تاريخها. ويتمّ الترميم عادة في الممتلكات/المواقع التي تحتفظ بمعظم عناصرها المعمارية الأصلية في مواقعها الأصلية فقط عندما يوجد توثيق جيّد للشكل الأصلي للمبنى الذي يراد العودة إليه.

إن الحفظ وترميم المدن التاريخية يعدّ تحديًا كبيرًا في الإمارات العربية المتحدة بخاصة بسبب التنمية العمرانية السريعة التي تعرضت لها معظم المناطق القديمة بعد إعلان الاتحاد في عام 1971.

إنّ الترميم نوعان: ترميم جزئي وترميم شامل.

الترميم الجزئي:

يهدف إلى إعادة محيط الممتلك الثقافي ونسيجه إلى الحالة التي كان عليها سابقًا حسب ما يتوفّر من الأدلة والوثائق، باستخدام موادّ وتقنيات وأدوات مشابهة للوضع القائم والتصميم العام، أو متوافقة معهما. وينطبق هذا على الممتلك الثقافي الذي يوجد بحالة جيدة نسبيًا فيما تعاني بعض أجزائه من تدهور يستدعي تدخلاً.

الترميم الشامل/إعادة تجميع (Anastylosis):

هو إجراء يتم تنفيذه عندما يكون الممتلك الثقافي ونسيجه في حالة من التدهور المادي الكبير نسبيًّا يستدعي تدخلاً. ويهدف الترميم الشامل إلى إعادة المحيط والنسيج القائمين إلى حالة معروفة سابقًا وذلك بإعادة تجميع العناصر القائمة. ويتضمن الترميم الشامل تدخّلات باستخدام مواد تقليدية و/أو مواد أصلية وتقنيات وأدوات مشابهة و/أو متوافقة مع الوضع القائم والتصميم العام. وتكون الإضافات و/أو التغييرات الطفيفة مقبولة طالما أنها لا تؤثر على قيم الممتلك الثقافي ومحيطه ونسيجه.

أما إعادة البناء الكلي في الموقع فهي إجراء استثنائي يتمّ اتخاذه في ظروف خاصة جداً فقط، ويجب أن يستند إلى دليل تاريخي موثق بالتفصيل. فإعادة البناء استنادًا إلى الحدس والتخمين أمر مرفوض رفضًا تامًا. كما ينبغي أن يكون اللجوء إلى إعادة البناء أو النقل في الموقع أو النقل من المحيط الأصلي إلى موقع آخر أو تفكيك


47 اعادة بناء مبنى تقليدي في منطقة الشندغة – دبي


48 تفاصيل معمارية – دبي


49 اعادة تأهيل مبنى تقليدي – الشارقة

أجزاء من الممتلك الثقافي هو الملاذ الأخير لضرورات الحماية، كذلك ينبغي توثيق (بشكل تفصيلي) أي نقل لممتلك ثقافي وإعادة بناء أو تجميع الأجزاء المفككة.



- إعادة شكل الممتلك الثقافي الخارجي إلى حالة سابقة معروفة ومحددة بشرط أن تعتمد على الوثائق والأدلة المادية الواضحة والمفصلة؛
- إزالة أي عنصر إضافي من الممتلك بشرط انعدام تأثيره على خصائصه المعمارية والتاريخية؛
- إعادة تشكيل بعض العناصر الهامة المفقودة من الشكل الخارجي للممتلك استنادًا إلى الأدلة المادية أو التاريخية.



- إزالة العناصر الإضافية التي من شأنها التأثير على طابع الممتلك وأصالته؛
- إزالة العناصر الإضافية التي لا تؤثر على طابع الممتلك الأصلي وتخدم استخدام المبنى الحالي؛
- بناء أي عنصر معماري جديد كان ضمن تصميم الممتلك الأصلي لم يتم تنفيذه لسبب معين أو بناء أي عنصر يعتقد أنه كان موجودا في السابق ولا توجد أية أدلة كافية عنه.

5.2. إعادة التأهيل وإعادة الاستخدام:

1.5.2. مقدمة:

تلعب المراكز التاريخية بالمدن العربية دورًا حيويًّا في تأكيد بعدها الحضاري والتاريخي والتراثي، إذ أنها تعكس تأثيرات البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على نسيجها العمراني.

وقد كان للمتغيّرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السريعة التي طرأت على الإمارات العربية المتحدة دور سلبي على نسيجها التقليدي، فتحولت تلك المراكز التاريخية إلى مراكز حديثة طمست هويّتها بدل أن يُعاد تأهيلها بصيغة تواكب التطوّر الاجتماعي وتلبّي احتياجات سكانها وتتماشى مع متطلبات الحداثة وتضمن الحفاظ على الطابع التقليدي التاريخي للمدينة القديمة.

2.5.2. طرق إعادة تأهيل المراكز التاريخية للمدينة:

هناك طرق متعددة يمكن اتباعها لإعداد الخطة العامة لإعادة تأهيل المراكز والمباني التاريخية، وكل طريقة تعتمد على حالة المدينة والمحيط والمجتمع. وفيما يلي خطوات ينبغي اتباعها خلال اتمام العملية، وهي:

- تطوير شبكة الاتصالات بصيغة تلبّي الاحتياجات المعاصرة وتستشرف المتطلبات المستقبلية في مجال الاتصالات من هواتف أو شبكات إنترنت؛
- تحسين شبكة الطرق والمحاور الحركية فيما بين المركز التاريخي ومراكز المدينة المعاصرة؛
- تحديد منطقة انتقالية تحيط بالمراكز التاريخية المراد الحفاظ عليها وإعادة تأهيلها، ويتم استغلال هذه المنطقة بتخصيص مناطق خضراء ومناطق وقوف السيارات وطرق للمشاة لتخفيف كثافة السيارات داخل المركز التاريخي؛
- إعادة تأهيل الحيّز الحضري وتنسيقه، مثل: الممرّات والساحات والمداخل والمخارج، وتجهيزها بنظم متطورة؛
- إعادة تأهيل وتوظيف المباني التراثية ذات القيمة التاريخية، ومراعاة تحديد الوظائف الجديدة بما يتناسب مع القيمة التاريخية للمبنى وخصائصه المعمارية؛
- إضافة فراغات وأجزاء معمارية على المباني القائمة بهدف تحسين أدائها، وكذلك إنشاء مبانٍ حديثة خدماتية يُراعى في هندستها ومعمارها تمشيها مع الشخصية التراثية للعمارة التقليدية، وإيجاد نوع من التلاحم والتناغم بين القديم والحديث؛
- تفعيل دور الإعلام المرئي والمسموع لترسيخ شعور المجتمع المحلي بالانتماء إلى مشروع التأهيل وضمان نجاحه؛
- تفعيل الشعور بالانتماء إلى المدينة القديمة بتطوير نشاطات اجتماعية وثقافية وفنية تهدف إلى توطيد ارتباط السكان بهذه المدن؛
- إشراك المجتمع المحلي باتخاذ بعض القرارات في المراحل المختلفة من المشروع؛
- توفير مصادر للتمويل تضمن إتمام المشروع ومتابعته بعد التنفيذ لإجراء الصيانة الدورية والرقابة اللازمة.

3.5.2. مراحل إعادة التأهيل:

تتمثّل مراحل الإعداد لمشروع ما قبل البدء بعملية إعادة التأهيل وخلال العمل بالتالي:



50 خلال ترميم وإعادة تأهيل متحف الشارقة للتراث

- اتباع منهج متكامل واستراتيجية طويلة المدى؛
- عمل بحث وتوثيق وتشخيص شامل للجوانب المعمارية والحضرية والاجتماعية؛
- تحديد نقاط الضعف والتحديات مثل نقص المصادر والوعي بأهمية التراث والمهنيين المختصين والقوانين والأنظمة؛
- دراسة واحترام القيمة التاريخية والذاكرة الجماعية؛
- وضع دراسة تقديرية قبل بدء المشروع وأثناء القيام به وبعد انتهائه؛
- تنظيم مواقع العمل بما لا يتعارض مع الاستخدام اليومي للمنطقة؛
- إعداد خطة إدارة للموقع تأخذ بعين الاعتبار احتياجات سكان المنطقة واحترام التراث الثقافي الذي يميزها، وهي الخطة التي تحدد درجة التدخل بمشروع إعادة التأهيل؛
- البدء بتنفيذ الأعمال حسب نتائج الدراسات السابقة؛
- استخدام مواد وتقنيات تقليدية في عمليات إعادة التأهيل.



- استيعاب وظائف وخدمات جديدة في المساحات الداخلية كبديل عن إنشاء إضافات جديدة، الأمر الذي لا يؤثر على الخصائص الأصلية للممتلك؛
- تحديد الاستخدام الجديد الذي يتناسب مع الشكل الحالي للمبنى؛
- تحديد المواقع الجديدة المقترحة للخدمات المضافة بما يضمن الحفاظ على القيمة التراثية؛
- تصميم أية إضافة جديدة بطريقة واضحة تفرق بين ما هو تاريخي وما هو جديد؛
- تصميم أية إضافة جديدة بحيث تكون متوافقة مع نسب الكتل الخارجية للموقع التاريخي؛
- إضافة استخدامات جديدة بالتعاون مع المختصين لمراعاة شروط الصحة والسلامة، مثل درج خارجي للطوارئ بطريقة تحترم الشكل الخارجي للممتلك ولا تؤثر على قيمته التراثية؛
- البحث عن الحلول مع المختصين لتلبية متطلبات إمكانية الوصول إلى الممتلك/الموقع بما يتوافق مع الشكل الخارجي للمبنى التاريخي، مثل بناء الممرات اللازمة لذوي الاحتياجات الخاصة من دون التأثير على قيم الممتلك/الموقع المعمارية والتاريخية والفنية؛
- إعادة الشكل الخارجي الأصلي قدر الإمكان بواسطة استرجاع العناصر المفقودة، أو الكشف عنها ثم تغطيتها بأخرى حديثة، لاستعادة النسب والكتل الأصلية التي تحدد المكان؛
- إضافة عناصر جديدة لتحقيق متطلبات الاستدامة، مثل ألواح الطاقة الشمسية والخدمات المعدَّة لذوي الاحتياجات الخاصة بما يتناسب مع الشكل الخارجي للممتلك ولا يؤثر على الطابع التاريخي العام؛
- الالتزام بمعايير الترشيد باستخدام الطاقة من دون التأثير على العناصر الأصلية للممتلك وطابعه التاريخي العام؛
- استيعاب الاستخدامات التي تحتاج إلى تكييف بالمساحات الإضافية الحديثة، مثل تخزين القطع الأثرية أو المعارض، واستخدام الممتلك الثقافي للوظائف التي تكتفي بالتهوئة والإنارة الطبيعية .



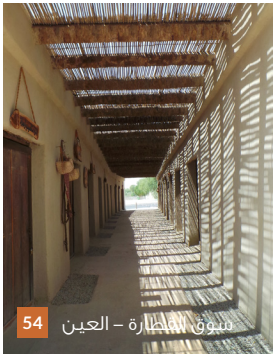
51 الاضافة الحديثة في مركز القطارة للفنون – العين



52 الجزء التاريخي من مبنى مركز القطارة للفنون – العين



53 سوق القطارة – العين



54 سوق القطارة – العين

- بناء إضافة جديدة عندما يمكن أن يتم استيعابها في المساحات المتوفرة عن طريق تغيير التقسيمات الداخلية الحالية بما لا يؤثر على العناصر الأصلية الهامة؛
- اختيار الاستخدام الذي يغير بشكل كبير الهيئة الخارجية للممتلك، مثلا هدم هيكل المبنى والإبقاء فقط على واجهاته الخارجية؛
- بناء إضافة جديدة تحجب سمات الممتلك الأصلية أو تدمرها، مثل تغيير موقع المدخل الرئيسي أو إضافة درج ضخم يحجب عناصر أصلية هامة؛
- استنساخ عناصر معمارية إضافية تطابق شكل العناصر الأصلية وأسلوب بنائها وتفاصيلها بحيث يصعب التمييز بين القديم الأصلي والجديد المُضاف؛
- تصميم إضافة جديدة ذات تأثير سلبي على القيمة التراثية للممتلك؛
- إجراء تغييرات في الشكل الخارجي للممتلك من دون إعداد الدراسات الضرورية لاختبار أنظمة السلامة والأمان أو أية أساليب أخرى يمكن أن تكون أقل ضررا على العناصر المعمارية القائمة التي تحدد طبيعة المبنى التاريخي وقيمة التراث الإجمالية؛
- إجراء تغيير جذري بارز في الواجهة الخارجية للممتلك لتسهيل الوصول إليه كتغيير المداخل الرئيسية الأصلية لتتناسب مع متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- تغيير العناصر المعمارية الأصلية من دون استشارة المختصين والمهنيين ذوي الخبرة؛
- إدخال أنظمة ميكانيكية حديثة على ممتلكات أو مواقع اعتمد تصميمها الأصلي على استخدام التهوئة الطبيعية؛
- إحداث تغييرات شاملة في محيط الممتلك التراثي تؤدي إلى المسّ بأصالته و/أو إضعافها و/أو طمسها.



55 استخدام الاسمنت في أعمال الترميم



56 استخدام الاسمنت في أعمال الترميم





57 استخدام الاسمنت في أعمال الترميم يؤدي إلى حدوث تشققات في جدار المبنى

3. الباب الثالث:

مستقبل الحفاظ على التراث الثقافي في الإمارات العربية المتحدة

















■ الحالة الراهنة

تكشف سياسات الحفاظ على التراث العمراني في الإمارات العربية المتحدة وممارساته عن التغيّر في مبادئ التعامل مع الممتلكات والمواقع الثقافية خلال النصف الأخير من القرن العشرين حين استبدلت سياسات "المحافظة الأثرية" بسياسات "ترميم المباني" و"صيانة التراث". ولا شك في أن الجهود المبذولة لتنفيذ هذه السياسات كبيرة نالت الاعتراف بها وتقديرها على المستوى العالمي. فبالرغم ممّا تشهده البلاد من تطوّر سريع على الأصعدة كافة، فإن إمكانات إيجاد توازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي والتطور الحضري من جهة والحفاظ على التراث الثقافي والنسيج الحضاري التقليدي من جهة أخرى قائمة فعلاً، بحيث يجري الجمع بين مواكبة الحداثة في أجلى صورها والحفاظ على أصالة التراث الثقافي وصون النسيج التقليدي التاريخي الملتزم بخصوصية ممارسات الحفاظ في المنطقة والمبادئ الدولية بشأنه.

■ برامج التعليم

إن بناة مستقبل يحافظ على ذاك التوازن المنشود بين مظاهر الحداثة والحفاظ على التراث الثقافي للأجيال القادمة هُم جيل اليوم وأجيال الغد. من هنا ينبغي التركيز على برامج التعليم والتوعية على المستوى المجتمعي. ويستلزم ذلك، مثلاً، توجيه برامج تعليم المخططين الحضريين إلى احترام التراث الثقافي بصورة أكبر، وتنويع المقرّرات التي تدرّس عن المناهج والطرق المختلفة للتعامل مع المدن التاريخية. فبالإضافة إلى اهتمام هذه المقررات بكيفية الحفاظ على الجوانب المادية للتراث أو حتى بطرق ترميم المباني والممتلكات الثقافية، ينبغي التركيز على تنمية الحسّ التراثي بالمناطق التاريخية وترسيخ الهوية التراثية. وبالتالي فإن على الأساتذة والمدرّبين الاهتمام بتوجيه المخططين والمهنيين العاملين في مشروعات صون التراث الثقافي إلى ضرورة التخطيط العمراني في المواقع التاريخية بصيغة تكاملية تأخذ بعين الاعتبار عدم المساس بالنسيج التقليدي والمشهد التراثي العام عند وضع خطط لإنشاءات حديثة. ذلك أن من أهداف ممارسات الحفظ تحقيق التوازن بين أولويات التنمية العمرانية والاقتصادية–الاجتماعية والحفاظ على التراث الثقافي. ولا ريب في أن ممارسات الحفاظ على التراث تخضع إلى حدّ بعيد للتقاليد المحلية والظروف البيئية. من هنا، فإن مناهج التعليم الأكاديمي المحلّية للمتخصصين وتلك المقدّمة من المؤسسات الدولية يجب أن تحترم البعد المحلي لممارسات صون التراث الثقافي. كذلك فإن تصميم مناهج التعليم الأكاديمي والتدريب العملي للمتخصصين في مجال ممارسات الحفاظ على التراث الثقافي يجب أن يعكس



58 مهرجان قصر الحصن، أبوظبي

الخصوصيات المحلية وأن يراعي في الوقت نفسه المبادئ والتوجّهات والتوصيات الدولية المعتمَدة في مجال الحفاظ.

إن التعليم والتدريب يشكلان بلا شك استثمارًا طويل المدى للمحافظة على مصادر التراث الثقافي ومن ثَمّ ينبغي أن يكوّنا شرطًا من شروط متطلبات التوظيف. كما أن تعليم المواد المتعلقة بالتراث الثقافي بجانبيه النظري والعملي أساسيّ للعاملين في مجال الحفاظ لضمان إنجاز أعمال مشروعاته بصورة صحيحة بمقدار أهميته للساعين إلى العمل الأكاديمي في هذا المجال.

■ التخطيط الشمولي والمتكامل

إن التصميم العمراني والتخطيط الحضري في المناطق التاريخية يجب أن يكونا عنصرًا في رؤية متكاملة تشكّل أعمالُ الترميم والحفظ العنصرَ الآخر فيها، وذلك بهدف صون النسيج التاريخي والروح التقليدية المحلية على ألاّ يتنافى ذلك مع المواثيق الدولية وأن يستفيد من التجارب العالمية الناجحة ما يتماشى منها مع الظروف المحلية الخاصة.

إن أحد أهم شروط النجاح في التشكيل العمراني الحديث ضمن المكان التاريخي هو خلق شعور بالفائدة العامة وإيجاد المعادلة السليمة بين التطور العمراني الحديث واحترام الطابع التراثي والتاريخي للمكان المذكور، ويتطلب ذلك توفّر المرونة في التخطيط برؤية تراعي الشمول والتكامل لتحقيق الاندماج بين القديم والحديث.

ويقتضي ذلك النظر إلى التراث الثقافي في سياق أوسع يأخذ بالاعتبار في التخطيط العام حتمية التطور والتقنيات الحديثة والجوانب المادية والأبعاد الاجتماعية والبيئية وغير ذلك. من هنا فإن إدماج الاستراتيجيات الدولية في التعليم والتدريب يعدّ أمرًا جوهريًا في تطوير التراث الثقافي وضمان مستقبل أفضل له. وينبغي لهذه الاستراتيجيات أن تتكامل مع الأنظمة والقوانين المتبعة أيضًا وأن تشمل جميع مجالات التراث المادي وغير المادي والثابت والمتحرّك والثقافي والطبيعي. كما أن التخطيط الاستراتيجي يجب أن يشمل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة وأصحاب القرار، مثل المؤسسات العاملة في مجالات التراث الثقافي والبحث والتعليم، الخاصة منها والحكومية.

■ الوعي والمشاركة المجتمعية

للمشاركة المجتمعية أهمية كبرى في التخطيط وإجراء تغييرات أساسية في أية منطقة وتعدّ أساسًا هامًا لتحقيق الاستدامة طويلة المدى لمشاريع الحفاظ على التراث. كما أنها تعطي للأفراد فرصة للتأثير في اتخاذ القرارات العامة وهي من أهم مكونات عملية اتخاذ القرارات الديموقراطية في الوقت الحديث. وتعتمد فكرة المشاركة المجتمعية على مبدأ يُقرّ بأن للمتأثرين بشكل مباشر بالقرار الحق في التدخل بعملية اتخاذه، الأمر الذي يؤثر على تحسين نوعية الحياة.

ولئن كانت المشاركة المجتمعية هامة في نواحي الحياة كافة فإن أهميتها تزداد في المجالات المتعلقة بالتراث الثقافي لأنها تمس أمورًا جوهرية في حياة الناس مثل الهوية الثقافية والذاكرة الجماعية والرفاهية والصورة ونمط الحياة والتطوّر الاقتصادي.

وتستلزم المشاركة المجتمعية إحداث عملية مستمرة للارتقاء بوعي الجمهور العام لاسترعاء انتباه الفئات المهتمة بالتراث الثقافي إلى أهمية الحفاظ عليه. وقد تمّ خلال السنوات الماضية تطبيق منهجيات وأساليب مختلفة لرفع مستوى الوعي المجتمعي على الصعيد العالمي بسبب تزايد طلب المجتمعات المحلية أن تكون جزءًا لا يتجزأ من عملية الحفاظ على تراثها وتاريخها وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة.



59 قلب الشارقة

■ نحو مستقبل أفضل للحفاظ على التراث الثقافي في الإمارات

ختامًا، ينبغي التذكير بأن هذه المبادئ التوجيهية تشكّل إحدى المحطّات الوطنية الهامة في طريق طويلة مليئة بالتحدّيات للارتقاء بمستوى ممارسات الحفاظ على التراث الثقافي في الإمارات العربية المتحدة. ويؤمل في السنوات القادمة إعداد كتيّبات متخصصة في موضوعات محدّدة موجّهة إلى المختصين والمهنيين العاملين في مجالات التراث الثقافي بالإمارات العربية المتحدة تساعدهم في عملهم الدؤوب للحفاظ على الذاكرة الوطنية وصون النسيج الحضاري التاريخي العريق في البلاد.

المراجع

- إدارة المشاريع العامة، قسم المباني التاريخية، دليل أعمال الترميم للمباني التاريخية، بلدية دبي،2005.
- بشارة، خلدون، دليل رواق لصيانة المباني التاريخية في فلسطين، رواق: مركز المعمار الشعبي، رام الله، 2004.
- البلوشي، فتيحة، "العدون" تعانق الحاضر وتحمل طعم البيوت القديمة، 2010.
- العاصي، إيمان، البيوت التقليدية في دبي، بلدية دبي، ادارة التراث العمراني، 2013.
- عبد الجليل، محمد مدحت جابر، العمران التقليدي في دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز زايد للتراث والتاريخ، 2004.
- عليّان، جمال، الحفاظ على التراث الثقافي، مطابع السياسة، الكويت، 2005.
- عمران، هزار، ودبّورة، جورج، المباني الأثرية، ترميمها صيانتها والحفاظ عليها، منشورات وزارة الثقافة، المديرية العامة للآثار والمتاحف ، دمشق، 1997.
- عوف، أحمد صلاح الدين، مفاهيم الحفاظ العمراني لألفية جديدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، دائرة الثقافة والاعلام، حكومة الشارقة، 2006.
- الهيئة العامة للسياحة والآثار، دليل أعمال ترميم المباني الطينية والحجرية، المملكة العربية السعودية، 2009.
- اوثائق المشرق، دليل صيانة وإعادة تأهيل العمارة التقليدية اللبنانية، ليوغرافور، بيروت، 2004.
- وزارة الثقافة، الجهاز القومي للتنسيق الحضاري، أسس ومعايير التنسيق الحضاري للمباني والمناطق التراثية وذات القيمة المتميزة، جمهورية مصر العربية، 2008.
- Armitage, L. The Values of Built Heritage, Property Management Vo; 31, No 3, Emerald Group Publishing Ltd, 2013.
- Barberot, E. Traite Pratique de Charpente, Libraire Polytechnique, 2001.
- Canada's Historic Places, Standards and Guidelines for the Conservation of Historic Places in Canada, 2010.
- Coles A., Jackson P. Wind Towers, Stacey International, 2009.
- Damluji, S. The Architecture of the United Arab Emirates, Garnet Publishing Ltd, UK, 2006.
- Department of the Environment, Heritage and Local Government Architectural Heritage Protection: Guidelines for planning authorities. Dublin Ireland, 2004.

- Directorate General Central Public Works, HandBook of Construction of Heritage Buildings, Delhi India, 2013.
- Ecole d'avignon, Restoration Manual for Heritage Buildings in Historical Jedda, English version, Caso, Stephen, Ecole d'avignon, 2012.
- Euromed, Mediterranean Cultural Heritage, A Manual for Good Practice, A Euromed Heritage experience, Libri Publishing, 2013.
- Government of India, Archaeological Survey of India Conservation and Preservation, 2011.
- Hawker, R. Traditional Architecture of the Arabian Gulf: Building on desert tides, WIT Press, UK, 2008.
- Hellyer, P. and Ziolkowski, M. Emirates Heritage Vol II, proceedings of the 2nd annual symposium on recent archaeological discoveries in the Emirates and of the symposium on the history of the Emirates, Zayed Centre for Heritage and History, Al Ain 2004.
- Jokinen, Eric, Canadian Heritage Preservation, Lone Pine, 1986.
- Khan, M. Saving Old Dubai: A Facelift for History, 2008.
- King, G. Old Mosques of the Coast of Abu Dhabi, National Centre for Documentation and Research Abu Dhabi, 2009.
- Kumar, P. Preservation of Heritage Buildings and Monuments, NBM Media Delhi India, 2008.
- Norris, C. H. and Wilbur, Elementary Structural Analysis, McGraw Hill Book Company, J. B. 1960.
- The Getty Conservation Institute of Heritage Sites, Principles for Conservation, 2002.
- The National Staff: Preserving the art of the Woven House. The National, 2011.
- Yin, L. and Di Stefano, Conservation Guidelines, Architectural Conservation Programme, University of Hong Kong, L. 2002.
- Zandi, D. Sheikh Saeed Al-Maktoum House Shaindagha Dubai, Architecture and Art, issue 2010 ,13.

ملحق:

قائمة المواثيق الدولية المتعلقة بالتراث الثقافي المبني

- 1964, ICOMOS, *International Charter for the Conservation and Restoration of Monuments and Sites, (The Venice Charter)*
- 1975, Council of Europe, *European Charter of the Architectural Heritage (Adopted on 26 September 1975)*
- 1975, Council of Europe, *Declaration of Amsterdam* (Congress on the European Architectural Heritage, Amsterdam, 25-21 October 1975)
- 1982, The Florence Charter, Historic Gardens and Landscapes
- 1985, Council of Europe, *Convention for the Protection of the Architectural Heritage of Europe* (3 October 1985) (No. 121)
- 1985, Council of Europe, *Resolutions* of the 2nd European Conference of Ministers responsible for the Architectural Heritage (Granada, 4-3 October 1985)
- 1987, Charter on the Conservation of Historic Towns and Urban Areas
- 1990, Charter for the Protection and Management of the Archaeological Heritage,
- 1993, Guidelines for Education and Training in the Conservation of Monuments, Ensembles and Site
- 1995, USA, *The Secretary of the Interior's Standards for the Treatment of Historic Properties with Guidelines for Preserving, Rehabilitating, Restoring & Reconstructing Historic Buildings*
- 1999, Charter on the Built Vernacular Heritage
- 1999, Principles for the Preservation of Historic Timber Structures
- 1999, ICOMOS Nat. Com. Australia, (1st ed. 1979), *The Australia ICOMOS Charter for the Conservation of Places of Cultural Significance (The Burra Charter)*

- 2000, KRAKÓW Charter, *Principles for Conservation and Restoration of Built Heritage*, International Conference On Conservation, KRAKÓW 2000
- 2001, Recommendations for the Analysis, Conservation and Structural Restoration of Architectural Heritage

مصادر الصور

- المركز الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي (إيكروم–الشارقة)
- حكومة أبوظبي
- حكومة دبي
- حكومة الشارقة



يجمع هذا الدليل الإرشادي نتائج مبنية على تجارب عالمية في سياق محلي في مجال الحفاظ على التراث الثقافي، وقد تم إعداده بناء على توصيات نخبة من المتخصصين العاملين في هذا المجال في الإمارات العربية المتحدة، كما تم إنجازه في إطار التعاون المشترك بين وزارة الثقافة وتنمية المعرفة في الإمارات والمركز الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي (إيكروم- الشارقة).

يتمثل الهدف من هذه المبادئ التوجيهية في تقديم دليل إرشادي حول أفضل الممارسات للحفاظ على التراث الثقافي وإدارته، وقد تم تصميمه ليستفيد منه العاملون في هذا المجال الهام وكل من صانعي السياسات وواضعي الاستراتيجيات والمخططين والطلاب.

بدعم من:

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF CULTURE &
KNOWLEDGE DEVELOPMENT

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الثقافة
وتنمية المعرفة

8 50006 00001 2